UN LIBRARY

A

الأمم المتحدة

الجمعية العامة

PROVISIONAL

A/45/PV.51
18 December 1990

ARABIC

الدورة الخامسة والاربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الحادية والخمسين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الجمعة ، ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ ، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس : السيد دي ماركو (مالطة)

قضية فلسطين [٣٣] (تابع)

(أ) تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف

(ب) تقرير الامين العام

تنظيم العمل

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الاخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الاصلية . وينبغي ارسالها موقّعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى : Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

90-64374/A ٣٢٦٩ش(٩٠)

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/٣٥

البند ٣٣ من جدول الاعمال (تابع)

قضية فلسطين

(أ) تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف (A/45/35)

(ب) تقرير الامين العام (A/45/709)

السيد راكوتوندرامبوا (مدغشقر) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : إن قضية فلسطين مبعث قلق عميق لحكومة جمهورية مدغشقر الديمقراطية . فقد تدهورت الحالة الى حد أصبحت فيه الاراضي الفلسطينية المحتلة والمنطقة بأسرها برميل بارود ، لا اكثر ولا أقل ، يمكن أن ينفجر لابسط شرارة ، محدثا سلسلة من الانفجارات التي لا يمكن التكهن بعواقبها .

وقد تلاشي الامل في قيام حوار من أجل السلام بين الاسرائيليين والفلسطينيين ، وهو أمل أنعشته المبادرة الفلسطينية في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ . ويبدو أن عملية السلام تمر بمأزق خطر .

فاسرائيل لا تخفي عزمها الذي لا يلين على سحق الانتفاضة ، التي ستدخل عما قريب عامها الرابع . وقد أدان المراقبون المحايدون بالإجماع النزعة ، المنذرة بالخطر ، الى تشديد القمع ، إن المستوطنين الاسرائيليين والجيش يفتحون النيران دون تمييز على المدنيين الفلسطينيين العزل مما يسفر عن وفاة البعض وجرح البعض الآخر . هكذا تميز عام ١٩٩٠ بالعديد من الاحداث المأساوية ، التي كان أخطرها ما وقع في ٨ تشرين الاول/اكتوبر ، عندما أطلقت قوات الشرطة الاسرائيلية النار ، مستخدمة الذخيرة الحية ، على مدنيين فلسطينيين غير مسلحين في الحرم الشريف وفي أماكن مقدسة أخرى في القدس ، مما أسفر عن مقتل ما يزيد على ٢٠ فلسطينيا وجرح ما يزيد على ١٥٠ .

وتواصل اسرائيل سياساتها وممارساتها التي تنتهك حقوق الانسان للشعب الفلسطيني في الاراضي الفلسطينية المحتلة ، لا سيما من خلال ضرب المحتجزين الى حد تكسير عظامهم ، وطرد المدنيين الفلسطينيين ، واستخدام العقوبات الجماعية مثل إلقاء القبض الجماعي والاحتجاز وشن هجمات على البيوت والقرى ، وفترات حظر التجول الطويلة ، ومصادرة الممتلكات ، واقتلاع أشجار الفواكه وتدمير المحاصيل .

غير أن عزم الفلسطينيين الواضح على مواصلة انتفاضتهم يبين بوضوح أنهم يرفضون الاحتلال وأنهم عاقدوا العزم على الدفاع عن حقوقهم السياسية المشروعة ، بما فيها حقهم في تقرير المصير . ومقاومتهم الصلبة للمحتل ، على الرغم من المعاناة والتضحية اللتين لا توصفان ، تستحق الاحترام والاعجاب من جميع الشعوب المحبة للحرية ، وتلقى دعما وتضامنا متزايدين .

وليس من المتصور أن نتخلى عن شعب ظل تحت نير الاحتلال عدة عقود . إننا نخشى أن يؤدي صلف اسرائيل وتجاوزاتها الى تزايد مشاعر الاحباط والمرارة لدى الشعب الفلسطيني ومن ثم تبدأ حلقة من الكراهية والعنف تجعل عملية التوصل الى التسوية السلمية أكثر صعوبة . ولذلك يتحتم علينا أن نتوصل الى تسوية عادلة وشاملة ودائمة لمشاكل الشرق الاوسط ولبها قضية فلسطين .

وتكرر حكومة جمهورية مدغشقر الديمقراطية اعتقادها بأن هذه التسوية ينبغي أن تقوم على أساس المبادئ التالية : انسحاب اسرائيل من الاراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ بما في ذلك القدس ومن الاراضي العربية المحتلة الاخرى ؛ الاعتراف بسيادة جميع دول المنطقة وسلامتها الاقليمية واستقلالها السياسي ، بما في ذلك جميع الدول التي ورد ذكرها في قرار الجمعية العامة ١٨١ (د - ٢) المؤرخ في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧ وبحقها في العيش في سلام داخل حدود آمنة معترف بها دوليا ؛ تسوية مشكلة اللاجئين الفلسطينيين وفقا لقرار الجمعية العامة ١٩٤ (د - ٣) المؤرخ في ١١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٤٨ ، بالاضافة الى القرارات التالية الاخرى ذات الصلة ؛ وتفكيك مستعمرات الاستيطان الاسرائيلية في الاراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ؛ وضمان حرية الوصول الى الاماكن المقدسة والمباني والمواقع الدينية .

وتكرر مدغشقر تأييدها لعقد المؤتمر الدولي للسلم في الشرق الاوسط ، تحت اشراف الامم المتحدة ، يشارك فيه على قدم المساواة ، جميع أطراف الصراع بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية ، والاعضاء الخمسة الدائمون في مجلس الامن ، وذلك وفقا لقراري مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) كما تكرر تأييدها للحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني وبصفة خاصة حقه في تقرير المصير .

وبالمثل تؤيد مدغشقر النداء المتكرر الذي وجهته اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف الى مجلس الامن ، وبصفة خاصة الى أعضائه الدائمين بأن ينظر في الخطوات الضرورية لعقد هذا المؤتمر بما في ذلك إنشاء لجنة تحضيرية واتخاذ الإجراءات التي تكفل سلامة جميع دول المنطقة بالاضافة الى تجديد الولاية الممنوحة للامين العام لتمكينه من مواصلة جهوده مع الاطراف المعنية ومن التشاور مع مجلس الامن لتسهيل عقد المؤتمر .

وفي ظل مناخ التفاهم الذي يسود حاليا ، لحسن الحظ ، بين أعضاء مجلس الامن الاكثر نفوذا ، ليس ثمة شك في أن هذا النداء سيقابل بالاهتمام . إن فكرة عقد مؤتمر دولي للسلم في الشرق الاوسط ، التي تحظى بتوافق آراء واسع وتدفع اليها الحقائق تعتبر دليلا واضحا على احساس المجتمع الدولي بالمسؤولية ، وثمرة للجهود المشتركة في تناول مشكلة أساسية بطريقة واقعية .

وحتى أُدعم هذا التفاؤل اسمحوا لي أن أقتبس الفقرة التالية من البيان الذي اصدره وزراء خارجية الدول الاعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الامن إثر اجتماعهم بالامين العام للامم المتحدة بتاريخ ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ :

"وعبّر الوزراء عن قلقهم العميق إزاء تزايد التوتر في الشرق الادنى . وأكدوا من جديد عزمهم على مساندة عملية تفاوض نشطة يشترك فيها كافة الاطراف ذوي الصلة من شأنها أن تؤدي الى تحقيق سلم شامل وعادل ودائم . واتفقوا على أنه ينبغي أن تستند تلك المفاوضات الى قراري مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) وأن تأخذ في اعتبارها حق جميع دول المنطقة في الامن ، بما في ذلك اسرائيل ، والحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني ." (S/21835 ، ص ٣)

وبعد اسبوعين من صدور هذا البيان اغتنم مجلس الامن الفرصة لكي يؤكد لاول مرة وبالاجماع ، تصميمه على البدء في اتخاذ خطوات لحماية الشعب الفلسطيني . ويود وفدي أن يشدد على أن مجلس الامن في القرار ٦٧٢ (١٩٩٠) يدين أعمال العنف التي ارتكبتها قوات الامن الاسرائيلية ويوجه نداء عاجلا الى الحكومة الاسرائيلية بأن تمارس سلطة أكثر فعالية لحماية الاشخاص والجماعات . بيد أن وفدي يأسف لان مجلس الامن لم يشر في ذلك القرار الى الحاجة الملحة لاتخاذ نهج شامل حيال المشاكل العربية الاسرائيلية . وبالاضافة الى ذلك لا يأخذ القرار بعين الاعتبار المصالح المشروعة لجميع الاطراف والعنصر الانساني للمشكلة . وقد تأكد انطباعنا باتخاذ القرار ٦٧٣ (١٩٩٠) - بالاجماع أيضا - بتاريخ ٢٤ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٠ ، الذي يشجب فيه المجلس رفض الحكومة الاسرائيلية أن تستقبل بعثة الامين العام الى المنطقة .

وتشير تقارير الامين العام والمناقشات التي تلت ذلك في مجلس الامن وفي الجمعية العامة ، الى رغبة الشعب الفلسطيني في أن توضع الاراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ، بما في ذلك القدس ، تحت الاشراف المباشر للامم المتحدة كجزء من عملية السلم . إن الوجود غير المتحيز للامم المتحدة قد يعطي لهذا الشعب الذي طالت معاناته ، على الاقل احساسا بأنه محل حماية فعلا .

وفي الوثيقة (S/21919) يوضح الامين العام ، ضمن جملة أمور أن عددا اضافيا قوامه ٣٦ شخصا من وكالة الامم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الادنى (الاونروا) في الاراضي المحتلة أسهم في نزع فتيل حالات التوتر ، ويصدق نفس الشيء أيضا نتيجة زيارة الوفد الدولي للجنة الصليب الاحمر الدولية . وأخيرا ، ففي الاشهر اللاحقة لزيارة الممثل الخاص للامين العام لاسرائيل في الصيف الماضي نقص التواجد العسكري الاسرائيلي في الاراضي المحتلة وانخفضت الخسائر الناجمة عن أعمال قوات الامن الاسرائيلية في تلك الاراضي .

وتكرر مدغشقر اعتقادها بأن اتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب المؤرخة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩ ، تنطبق قانونا على الاراضي التي احتلتها اسرائيل منذ ١٩٦٧ بما في ذلك القدس . وتؤيد مدغشقر فكرة أن يعقد ، إذا اقتضت الضرورة ، اجتماع للاطراف السامية المتعاقدة في تلك الاتفاقية لاتخاذ الخطوات اللازمة لتطبيقها .

وعلى أي حال فاننا نصر على ضرورة انشاء آلية تكفل بفعالية حماية السكان الفلسطينيين . وتتحمل الامم المتحدة مسؤوليات تجاه الفلسطينيين الذين يستحقون أن يحصلوا قبل كل شيء على السلامة البدنية في اطار الآلية القانونية والسياسية المختصة .

السيد العدوفي (اليمن) : السيد الرئيس ، بالرغم من الاهتمام الكبير الذي حظيت به العديد من بؤر التوتر في العالم من قِبَل المجتمع الدولي وأدت إلى وضع التسويات السياسية المناسبة لها فإن ذلك مع الأسف لم ينعكس على القضية الفلسطينية رغم كونها من أقدم القضايا المعروضة على جدول أعمال هذه الجمعية ، بل ورافقت أعمالها منذ السنوات الأولى لتأسيس الأمم المتحدة ورغم كونها جوهر الصراع العربي الاسرائيلي في منطقة الشرق الأوسط . ومن المؤكد بأن سياسة التعنت الاسرائيلي ، ورفض قرارات الأمم المتحدة كافة ، بل وخرقها للميثاق والشرعية الدولية ونكرانها لحق الشعب العربي الفلسطيني في تقرير مصيره على ترابه الوطني ، الأمر الذي يجعل الوضع في الشرق الأوسط أكثر تعقيدا ، بل ويهدد أمن وسلام المنطقة والعالم بالخطر بسبب السياسة العدوانية التي تنتهجها اسرائيل تجاه الشعب الفلسطيني ، ومما يزيد الأمر تعقيدا وخطورة تهدد بالانفجار الواسع في المنطقة تصاعد الهجرة اليهودية المنظمة إلى فلسطين المحتلة ، وهي في الوقت الذي تشكّل فيه خرقا كبيرا لحقوق الانسان الفلسطيني فإنها أيضا تضيف إلى مآسيه التي يعاني منها ، من تهجير وتشريد لآلاف الفلسطينيين وطمس لهويتهم القومية ، كونها تعطى الحق بصورة غير شرعية ليحل محلهم مجموعة من اليهود جاءوا من دول أخرى للاستيطان والتوسع على حساب الشعب العربي الفلسطيني .

إن هذه الصورة القاتمة لمعاناة الشعب الفلسطيني على مدى السنين الطويلة هي التي تبرز أهمية مناقشة الجمعية العامة هذا العام لأهم بنودها ألا وهو البند المتعلق بالقضية الفلسطينية ويزيد من هذه الأهمية أن المناقشة في هذا العام تأتي في وقت يسود فيه جو جديد في العلاقات الدولية يعكس آثاره الايجابية ويجسدها في التحسن المطرد في المناخ الدولي وتتعزز فيه طبيعة النظام الدولي الجديد ، الذي يهدف ، ضمن أمور أخرى ، إلى ايجاد حلول سياسية سلمية عادلة للقضايا الدولية المزمنة منها والمعاصرة .

وإذا كانت الأمم المتحدة ، في هذا السياق ، قد نجحت في التوصل إلى حلول سياسية لكثير من القضايا التي شغلت المجتمع الدولي لسنوات طويلة فإنها بذلك أيضا

تثبت قدرتها على القيام بدورها في حل المنازعات الدولية الاخرى بالوسائل السلمية وفي مقدمة تلك القضايا قضية الشعب العربي الفلسطيني ، وخلق روح الثقة والتفاهم بين مختلف شعوب ودول العالم وحل المشاكل العالمية الاخرى التي تعاني منها البشرية جمعاء .

إن هذه المطالبة والالحاح على ضرورة ايجاد حل عادل ودائم للقضية الفلسطينية تفرضهما حقيقة استمرار اسرائيل في احتلالها للأراضي الفلسطينية وحرمان الشعب الفلسطيني من أبسط حقوقه الوطنية وممارساتها اليومية لابشع الاساليب ضد أبناء الشعب العربي الفلسطيني التي تنوعت بين القهر والبطش والقتل والسجن والتعذيب والإبعاد وهدم المنازل ومصادرة الممتلكات والتجويع والحرمان من التعليم ، والاساليب الوحشية الاخرى المنافية للأعراف والقوانين الدولية .

وكان طبيعيا أن الشعب العربي الفلسطيني ، بعد أن وصل مرحلة من اليأس تجاه ما يمكن أن يقدمه المجتمع الدولي ، وبصورة خاصة مجلس الامن ، من أجل نصرة قضيته العادلة وانهاء الاحتلال الاسرائيلي لاراضيه ، وقف وقفة صلبة هزت العالم أجمع ليعلن أن عطاءه من أجل التراب الفلسطيني لا ينقطع ، وأن رضوخه للاحتلال الاسرائيلي مستحيل ، بل ويعلن تصميمه وعزمه الاكيد على استعادة حقوقه الوطنية وفي مقدمتها حقه في العودة وتقرير مصيره بنفسه واقامة دولته المستقلة ، وليواصل نضاله من أجل تحقيق تلك الحقوق كافة تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني .

ولعلها مناسبة ، من هذا المنبر الدولي ، أن نحيي بإجلال واعتزاز انتفاضة الشعب العربي الفلسطيني في الاراضي المحتلة وهي تشارف على أن تدخل عامها الرابع بعد أيام قليلة ، وتؤكد للمجتمع الدولي بأن الارادة الصلبة للشعب الفلسطيني في تحرير أرضه من الاحتلال الاسرائيلي لا يمكن أن تقهرها أدوات الحرب والدمار مهما بلغت في حجمها وجبروتها .

إن المجازر البشعة التي يتعرض لها أبناء الشعب الفلسطيني على أيدي قوات الاحتلال الاسرائيلية ، والتي تشكّل خرقا فاضحا للمواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الانسان والقانون الدولي ولاحكام اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ ، والتي ندلل عليها بالمجزرة البشعة التي وقعت في الحرم الشريف في تشرين الاول/اكتوبر الماضي وأسفرت عن قتل ٢٢ وجرح المئات من الفلسطينيين على أيدي الجنود الاسرائيليين ، تؤكد الحاجة الملحّة إلى ضمان حماية الفلسطينيين في الاراضي المحتلة .

لقد تجاوبت القيادة الفلسطينية والدول العربية في التعامل مع واقع العلاقات الدولية الجديدة وأعلنت بوضوح رغبتها في التوصل وعزمها على التوصل إلى حل سلمي وعادل للقضية الفلسطينية ، وبرهنت القيادة الفلسطينية عن جديتها وذلك بإعلان الدولة الفلسطينية في عام ١٩٨٨ رغبتها في الدخول في حوار يضمن الحقوق المشروعة للشعب العربي الفلسطيني على أساس مبادئ القانون الدولي وميثاق الامم المتحدة وقراراتها وانسحاب اسرائيل الكامل من الاراضي الفلسطينية والعربية المحتلة والتوصل إلى سلام عادل ودائم عبر المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط بمشاركة جميع أطراف النزاع العربي الاسرائيلي بما فيه منظمة التحرير الفلسطينية وعلى قدم المساواة ، إلاّ أن التعنت والرفض الاسرائيليين قد أديا إلى عرقلة جهود التسوية السلمية كافة في الشرق الاوسط ، بل وصل الامر إلى خروج اسرائيلي عن الاجماع الدولي وعدم الاكتراث بالشرعية الدولية التي تقر بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني .

وهذا الخروج الاسرائيلي عن الاجماع الدولي لم يقابل بأية اجراءات صارمة لردعه ، بل إن ما أدى إلى تمادي اسرائيل في سياستها العدوانية التوسعية ورفضها

الانصياع لارادة المجتمع الدولي هو الدعم العسكري والسياسي والاقتصادي الامريكي غير المحدود حتى شمل الامر تسخير حق النقض (الفيتو) في مجلس الامن لمنع التنديد بهذه السياسة الاسرائيلية ، ناهيك عن منع المجلس من ممارسة صلاحياته وسلطاته الطبيعية بموجب الميثاق في التعامل مع اسرائيل .

إن التطورات التي تشهدها المنطقة العربية أثبتت للعالم أجمع أن الشرق الأوسط منطقة ملتهبة قابلة للانفجار ، الامر الذي سيؤدي إلى دمار واسع ، وأضرار تلحق بمصالح العديد من الدول والشعوب . ويزداد الامر خطورة إذا لم تنل القضية الفلسطينية اهتماما مناسبا من قبل المجتمع الدولي وإذا لم توجد التسوية السياسية العادلة لها بما يضمن تنفيذ المبادئ التي يتضمنها ميثاق الامم المتحدة ويؤدي إلى انسحاب القوات الاسرائيلية من جميع الاراضي الفلسطينية والعربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ، وبذلك فإن على المجتمع الدولي أن يستخدم أساليب جديدة تهدف إلى ضمان انصياع اسرائيل إلى احترام الشرعية الدولية والعمل على الالتزام بميثاقها .

السيد التريكي (الجماهيرية العربية الليبية) : سيادة الرئيس ، أود ، في بداية هذه الكلمة المختصرة ، أن أعبّر لكم من جديد عن اعتزازنا بكم كممثل لبلد صديق مجاور تربطه بأمتنا العربية وبلادي ليبيا روابط الدم والتاريخ والجغرافيا . وإننا لسعداء أن نراكم تحققون النجاحات التي كنا نتمنى أن تتحقق .

لقد مضت أكثر من أربعة عقود ونحن نبحث قضية الشعب الفلسطيني ، مأساة الشعب الفلسطيني . وفي كل مرة نأتي لنلقي الكلمات ، ومهما كانت معبّرة ، ومهما كانت مثيرة للعواطف في بعض الاحيان ، وللاستجداء في أحيان أخرى ، فقد ظلت هذه المنظمة الدولية عاجزة تماما عن أن تنصف الشعب الفلسطيني أو أن تقوم بحل هذه المشكلة التي تزداد خطورة كل يوم وتهدد الأمن والسلام الدوليين . ورغم قرارات الجمعية العامة التي ملأت الأدراج ورغم قرارات مجلس الأمن ، لم ينفذ شيء يذكر . واستهتر الاسرائيليون بكافة القرارات الدولية . وهذا الاستهتار تمثّل في مزيد من التوسع خلال العقود الماضية ، وفي ضم المزيد من الأراضي ، من ضم القدس ، عاصمة فلسطين ، إلى ضم الجولان العربية السورية ، وانشاء المستوطنات والتوسع فيها في الأراضي العربية المحتلة ، انتهاكا لكافة القوانين .

إن هذا الكيان المصطنع الذي قام على الارهاب وعلى التوسع نراه يستمر في نفس السياسة دون رادع منذ ١٩٤٨/١٩٤٧ - سياسة الاحتلال لأراضي الغير ، وضم الاراضي ، والعدوان ، كما حدث في لبنان ، حيث لا يزال الاسرائيليون يحتلون أجزاء من جنوب لبنان .

إن الارهاب الاسرائيلي لم يشمل الشعب الفسطيني فقط - مذابح دير ياسين المشهورة التي بطلها شامير ، رئيس الوزراء الاسرائيلي ، الارهابي شامير ، والمذابح الأخرى التي استمرت منذ ذلك الوقت ضد شعب فلسطين بهدف اجباره على الهجرة وإخلاء أرض فلسطين - بل امتد ليشمل أيضا مناطق أخرى من الوطن العربي . ومن الامثلة على هذا الارهاب ضرب المفاعل النووي للاغراض السلمية بالعراق ، وضرب عاصمة تونس الشقيقة ، والاعتداءات المتكررة على الفلسطينيين وتصفيتهم جسديا في مناطق مختلفة من العالم بما فيها أوروبا .

فلم تكن قراراتنا ، التي اتخذت في أكثر الاحيان بأغلبية كبيرة ، ولم تكن نداءاتنا التي وجهناها لتؤثر بشكل أو آخر في ردع قوى البغي الصهيوني وارجاعه إلى الحق .

إن طرد الفلسطينيين وهدم منازلهم قوبل بالسماح بهجرة جماعية من اليهود لاحتلال الاراضي الفلسطينية وانشاء المستوطنات . ولقد سمعنا من يدافع عن ذلك تحت "حق الانسان في التنقل" . ونحن مع حق الانسان في أن يتنقل من أي مكان إلى آخر ولكن الهجرة الجماعية هجرة استيطانية استعمارية تتنافى مع كافة حقوق الانسان ، إلا إذا كان الانسان يختلف عندما يكون يعتنق ديانة ما عنه عندما يعتنق ديانة أخرى .

عندما يطالب الشعب الفسطيني بحق العودة يُنكر عليه ذلك ، باعتبار أن ذلك مخالف للقوانين . ويطلب من الفلسطينيين أن يستوطنوا في الاراضي العربية ، فالارض العربية واسعة . وهذا منطق كان ممكنا أن يطبّق على الغير ، كان يمكن أن يقال للفرنسيين مثلا ، لقد احتلت ألمانيا فرنسا ، فلماذا لا تقبلون أن تهاجروا إلى الولايات المتحدة الامريكية . ولماذا يدافع الفرنسيون عن أرضهم ولماذا لا يجدون وطنا بديلا . أو يقال ذلك عن أي بلد آخر ، في أوروبا أو في غيرها .

إن ذلك المنطق منطق مرفوض . فالفلسطينيون لا يمكن أن يقبلوا بديلا عن أرضهم . ولهم الحق في العودة . كيف يمكن أن يعطى الحق للاجنبي أن يهاجر إلى فلسطين وأن ينشئ المستعمرات وأن ينكر ذلك على الفلسطينيين .

نتحدث أيضا عن عالمية المنظمة ، عندما نقول إن الاسرائيليين قد خرقوا الميثاق وأن هناك عقوبات سمعنا عنها في الفصل السابع ورأيناها تطبق أخيرا . ولماذا لا تطبق نفس المعايير . يقال لنا إن المنظمة عالمية ومن حق كل شعب أن يُمثل . ولنقبل ذلك المنطق . ولكن أليس من حق الشعب الفلسطيني أن يكون مقعده في هذه الزاوية ، وأن يكون هنا أيضا مُمثلا ؟ إلا إذا كنا نرى أن الشعب الفلسطيني ليس بشعب ، وأن عالمية المنظمة تشمل كافة شعوب العالم ما عدا شعب فلسطين .

إن العالم كان في الماضي يسير في طريق مظلم ، طريق يعتمد على المصالح الذاتية . ولم ننطلق في يوم من الايام أو لم ينطلق البعض منا ، الذين يتحملون

مسؤولية كبيرة ، من منطلق المبادئ والدفاع عنها ، إلا إذا كانت هذه المبادئ تتماشى مع أهدافهم ومصالحهم . فإذا كانت عالمية المنظمة التي ننادي بها هي مبدأ نريد تطبيقه فلنسمح لشعب فلسطين بالعودة إلى أرضه وانشاء دولته فوق أرضه وبأن يُمثل كبقية الشعوب في هذه المنظمة .

نجد في بعض الاحيان أننا كما يقول المثل العربي ، كمن ينادي في ، أو من يصيح في واد ، لا يسمع إلّا صوته . ولكننا نقول الآن إن سياسة الكتل العسكرية انتهت ، وسياسة جديدة قد سادت العالم ، وأن العالم بدأ يستيقظ ضميره ولم تعد الانتخابات أو المصالح الاقتصادية أو الاستراتيجية هي المحرك لسياسته ، بل إن المبادئ قد سادت ، وأن العالم مستعد أن يدافع عن هذه المبادئ .

إن هذه سياسة جديدة استبشرنا بها خيرا . لقد رأينا الأوروبيين في اجتماع أخير في باريس يعلنون نهاية الحرب الباردة ، وبداية مرحلة جديدة ، ولقد استبشرنا أيضا بذلك . ولكننا لا نريد أن يسود الأمن والسلام أوروبا فقط ، لأن السلام من حق الرجل الأبيض ومن حق الرجل الاسود والاصفر أيضا .

إن حل مشكلة أوروبا وأمن أوروبا لا يمكن أن يكون على حساب حل المشاكل الأخرى . إن منطقة البحر الابيض المتوسط بالذات ، هي منطقة ارتبطت بأوروبا وارتبط أمنها بأوروبا . ولقد جرت المعارك الطاحنة المؤثرة في الحرب العالمية الثانية ، وفي الحرب العالمية الاولى ، على أرض الأمة العربية ، ولقد كانت بلادي إحدى ضحايا تلك المعارك . فإذن أمن أوروبا مرتبط تماما بأمن الأمة العربية .

إن مصلحة أوروبا ومصلحة الأمة العربية أن يعملا معا ضمن الأسرة الدولية أيضا على إنصاف الحق وحل مشكلة الشعب الفلسطيني ، فلا يمكن أن ينعم العالم بسلام ما دامت المشكلة الفلسطينية لم تحل .

لقد اتُفق على بداية سياسة جديدة ومرحلة من نزع السلاح ، ونحن نستبشر بذلك لاننا أحوج ما نكون إلى الغذاء والدواء أكثر مما نحن في حاجة إلى السلاح . ونحن كأمة عربية ندرك معنى الحروب . لقد قاست ليبيا من حرب طويلة ضد الفاشيست الطليان ، استمرت أكثر من ثلاثين سنة ، ضحى فيها شعبنا بأكثر من نصف أبنائه ، ودمرت أرضنا وتيتم أطفالنا . ولذلك فنحن نعني كلمة السلام ، ولكن السلام لا يكون إلّا بالعدل ، وإلّا بإحقاق الحق .

يتحدثون عن السلام وعن خطر أسلحة الدمار الشامل ، ونحن نقول نعم ، نحن نريد أيضا إنهاء سياسة تسابق التسلح في منطقتنا . ولكن لا نريد أن يكون ذلك أيضا على حساب الأمة العربية ، فالاسرائيليون يُعطَوْنَ التقنية النووية ، ويمتلكون السلاح النووي ، والسلاح الكيماوي ، وعندما تحاول إحدى الدول العربية امتلاك سلاح دفاعي ، تُتهم بكافة الاتهامات .

ورغم أن الإسرائيليين قد رفضوا توقيع أي اتفاقية دولية تلزمهم باحترام تلك الاتفاقيات وخاصة بالنسبة للأسلحة النووية ، فإن التقنية وإن المال مستمر في طريقه إليهم ، ولكن في نفس الوقت يمنعون التقنية عن الأمة العربية . لقد حُرم كثير من ابناء الأمة العربية ، وبخاصة الليبيون ، من دراسة أي موضوع علمي أو تقني في بعض البلاد ، لان هناك فيتو على التقنية في الوطن العربي لصالح الكيان الاسرائيلي .

كلنا يدرك تاريخ المأساة ، وكلنا يدرك معاناة الشعب الفلسطيني ، وكلنا يدرك الخطر الإسرائيلي الذي يهدد المنطقة وسياسة إسرائيل القائمة على التوسع ، ولكن ما هو الحل ؟ هل نستمر في إصدار قرارات قد نصدر بعضها بعد أيام قليلة لنضعها في أدراج الأمم المتحدة ؟ أو علينا أن نقيّم الموضوع وأن نأخذ الوضع بحدية وألاّ تكون هناك ازدواجية في قراراتنا ، ولنا تجربة حديثة في مجلس الأمن .

إن مبدأ عدم الاحتلال ، وعدم اجتياح الأقوى للضعيف ، مبدأ أقررناه وأقره مجلس الأمن خلال الأشهر القليلة الماضية ، ونحن نوافق على ذلك . ولكن لا يمكن أن يكون هناك ازدواجية في مبادئنا عندما يعلن الإسرائيليون ضمهم للقدس والجولان ، يصعب حتى اتخاذ قرار من مجلس الأمن بالإدانة لأن مجلس الأمن لا يريد أن يجرح شعور الإسرائيليين . وكيف يتم جرح شعور شعب الله المختار ؟ ، لان شعب الله المختار قد وُعد بالأرض ، وكما قال أحد الحكماء السابقين : لكأن الله كان تاجر أراضي ، يبيع الأراضي . نريد لما ما حدث في مجلس الأمن أخيرا أن يكون سياسة دائمة وليست انتهازية سياسية مصلحية تطبق خلال فترة معينة . إن ما طبق على احتلال العراق للكويت ، يجب أن يطبق على احتلال الإسرائيليين لأرض سوريا العربية ولفلسطين وللقدس بالذات ، وإلاّ نكون كما

ذكرت ازدواجيين . وعلينا أن نطبق الفصل السابع من الميثاق ، لأن الفصل السابع من الميثاق لم يوضع لتطبيقه على دولة واحدة أو معينة ، بل على كل من يخرق الميثاق . ولا يوجد دولة في تاريخ الامم المتحدة ، خرقت الميثاق واعتبرت في الامم المتحدة أنها دولة غير محبة للسلام مثلما حدث بالنسبة للكيان الصهيوني .

إن شعب فلسطين بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ، وشباب فلسطين الذي أخذ سلاح الحجارة يعبر عن يقظة وضمير هذا الشعب ، في انتفاضة بطولية رائعة رغم التضحيات الجسيمة ، لن يقف مكتوف الايدي ، وسيستمر في نضاله . والتاريخ علمنا كامة عربية أن ما أخذ بالقوة لا يمكن إلّا أن يسترد بالقوة ، وأنه إذا لم ننصف خلال هذا الوضع الدولي وبطريقه سلمية فإننا لن نسكت عن حقنا . ولنا تاريخ كبير ، لقد استعمرت فرنسا أجزاء من الوطن العربي وأُجبرت على الانسحاب ، واستعمرت إيطاليا أجزاء من الوطن العربي وأُجبرت على الانسحاب ، وكذلك بريطانيا . ولقد بقي الصليبيون في أرض فلسطين عشرات السنين ولكن الاستعمار انتهى ، وبقيت الأمة العربية حية وستبقى حية .

وإذا كان العالم يريد أن يحقق الامن والسلام فإن الوسائل معروفة ، وأن الطرق معروفة . إن نزع سلاح الامة العربية لا يمكن أن يتم إلّا في إطار نزع سلاح للمنطقة بأسرها . وإننا في ليبيا أيدنا ونؤيد بقوة اقتراح الرئيس مبارك ، رئيس جمهورية مصر العربية ، بجعل منطقة البحر المتوسط منطقة خالية من السلاح . ولكن لا يمكن أن نكون ازدواجيين في مبادئنا .

إن المجتمع الدولي قد أيد قضية فلسطين ، وان استماعنا إلى عشرات المتحدثين اليوم وغدا وبعد غد ، ممن يمثلون أغلبية دول العالم ليؤكد مدى التزام الاسرة الدولية بالعدل والحق . ولكن إذا بقى هذا الالتزام في نطاق خطب تلقى وفي نطاق قرارات توضع في أدراج الامم المتحدة ، فإن هذا التأييد لن يفيد ولن يرجع الحق إلى نصابه ، ولكننا نريد - ونحن نرى أن العالم استيقظ وأنهى سياسة المجابهة وتحول إلى سياسة الوفاق - ألا تكون سياسة الوفاق على حساب شعبنا في فلسطين وأمتنا العربية .

السيد ترينه شوان لانغ (فييت نام) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن السعي لإقرار سلم عادل دائم في الشرق الاوسط قد استحوذ على اهتمام الامم المتحدة منذ سنواتها الاولى . وعلى مر العقود الماضية نظرت الجمعية العامة إلى قضية فلسطين على أنها لُبّ مشكلة الشرق الاوسط . وقد أعلنت مرارا وتكرارا موقفها القائل بأنه لا يمكن تحقيق سلم عادل دائم في المنطقة دون أن يمارس الشعب الفلسطيني ممارسة كاملة حقوقه الوطنية غير القابلة للتصرف ودون انسحاب إسرائيل الفوري الكامل بلا قيد أو شرط من كل الاراضي الفلسطينية وغيرها من الاراضي العربية المحتلة .

كما أكدت الجمعية أيضا على أن هذه التسوية لا يمكن أن تتحقق دون مشاركة جميع أطراف الصراع على قدم المساواة ، بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية بوصفها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني .

ومن المهم أن نلاحظ ، أن تطورات دينامية قد وقعت خلال السنوات الاخيرة ، وبخاصة إعلان دولة فلسطين وانتفاضة الشعب الفلسطيني المباركة . وقد أسهمت هذه الاحداث مساهمة هامة في العملية المفضية إلى تحقيق حل شامل عادل دائم لقضية فلسطين .

تدخل الانتفاضة قريبا عامها الرابع ، لكن كما ذكر الامين العام في تقريره السنوي عن أعمال المنظمة الصادر في أيلول/سبتمبر عام ١٩٩٠ :

"الحالة في الاراضي المحتلة لا تزال قاتمة للاسف ، والامل ضئيل في إحراز تقدم في المستقبل القريب" . (A/45/I ، ص ١٣)

إن الحالة المتردية المتفجرة في الشرق الاوسط ، إنما تنجم عن الاحتلال الإسرائيلي للأرض الفلسطينية بما فيها القدس ومرتفعات الجولان السورية ، وقطاع غزة وسائر الاراضي العربية المحتلة ؛ وإمعان إسرائيل في سياساتها العدوانية وممارساتها التوسعية في المنطقة ، والسياسة التي تنتهجها إسرائيل في الاراضي المحتلة ، والتي ما زالت - كالعهد بها في الماضي - قائمة على المبدأ القائل بأن الاراضي التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧ تشكل جزءا من دولة إسرائيل . كل هذا ينبع من سياسة الضم وإقامة المستوطنات في الاراضي المحتلة ، مما يشكل انتهاكا صارخا للالتزام الدولي لإسرائيل بوصفها دولة طرفا في اتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية الاشخاص المدنيين في وقت الحرب . إن تصاعد العنف في الاراضي المحتلة قد نجم عن عودة السلطات الإسرائيلية إلى إحياء سياسة "القبضة الحديدة" وتنفيذها . وقد تجسدت هذه السياسة في عدد من التدابير القاسية التي تمس حقوق الإنسان للسكان الفلسطينيين مثل تزايد عدد الاحتجازات والمحاكمات ، مما أدى إلى احتجاز العديد من المدنيين الذين سجنوا لجرائم أمنية أو سياسية ، وفرض تدابير الاحتجاز الإداري .

لقد أدان المجتمع الدولي المذبحة التي حدثت مؤخرا والتي أودت بأرواح ٢١ فلسطينيا بوصفها عملا تتحمل السلطات الإسرائيلية وحدها مسؤوليته وذلك بسبب استخدامها للقوات المسلحة ضد المدنيين الفلسطينيين ، الذين يفترض أن تقوم تلك السلطات في الاراضي المحتلة بحمايتهم . إن رفض إسرائيل قبول بعثة أوفدها الامين العام وفقا لقرار مجلس الامن ذي الصلة للتحقيق في تلك المذبحة وتقديم توصيات إلى مجلس الامن لحماية حقوق الانسان للفلسطينيين وحرياتهم الاساسية ، يشكل تحديا صلفا من جانب السلطات الإسرائيلية للعالم بأسره . كما إنه يشكك في مصداقية مجلس الامن ويمثل عقبة أمام ممارسة المجلس على النحو الواجب لوظائفه في صيانة السلم والامن الدوليين وكفالتهما .

لا تزال قضية فلسطين ومسألة الصراع العربي الإسرائيلي ككل محور اهتمام المجتمع الدولي بوصفهما من أطول الصراعات التي وقعت بعد الحرب العالمية الثانية وأكثرها صعوبة .

ومن الضروري بالتأكيد القيام بالمزيد لتأمين سلامة السكان المدنيين وحمايتهم والمساعدة في التوصل إلى تسوية عادلة ودائمة لقضية فلسطين . وتقتضي الضرورة بذل جهد عاجل ومتضافر للنهوض بعملية تفاوض فعّالة والمساعدة في تهيئة الظروف اللازمة لنجاحها . إن اختراق المأزق الحالي وإيجاد حل سياسي للمشكلة ، يتطلب انتهاج نهج شامل عملي بنّاء . وفي هذا السياق ، يأسف وفد بلادي لتعليق الحوار بين منظمة التحرير الفلسطينية والإدارة الأمريكية ، ويحدوه خالص الأمل أن يُستأنف الحوار لتعزيز عملية السلم في الشرق الأوسط ، وهذا يقتضي اتخاذ موقف غير متحيز والاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير .

إن فييت نام تؤيد تأييدا ثابتا المبادئ التالية التي أقرها مؤتمر القمة التاسع لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز الذي انعقد في بلغراد في أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ .

"(أ) انسحاب إسرائيل من جميع أراضي دولة فلسطين ، بما فيها مدينة القدس التي احتلت منذ عام ١٩٦٧ ، وكذلك من جميع الاراضي العربية الاخرى المحتلة ؛

"(ب) اتخاذ التدابير الكفيلة بالحفاظ على أمن جميع الدول في المنطقة ، بما فيها دولة فلسطين ، داخل حدود آمنة ومعترف بها دوليا ؛

"(ج) التوصل إلى حل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين ، وفقا لحقهم في العودة وطبقا لاحكام القرار ١٩٤ (د - ٣) الصادر عن الدورة الثالثة للجمعية العامة للامم المتحدة في ١١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٤٨ ، والقرارات اللاحقة ؛

"(د) إزالة المستوطنات الإسرائيلية من الاراضي المحتلة منذ ١٩٦٧ ؛

"(هـ) ضمان حرية الوصول إلى الاماكن المقدسة والمنشآت والمزارات الدينية" . (A/44/551 ، ص ٤٥ و ٤٦)

ويود وفد بلدي أيضا أن يعلن مشاركته في الدعوة إلى عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط بمشاركة جميع الاطراف المعنية ، بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية ، على قدم المساواة ، بغية التوصل إلى إحلال سلم دائم وعادل وفقا لقرارات الامم المتحدة ذات الصلة ، وخصوصا قراري مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) .

وختاما ، أود أن أكرر من على هذه المنصة تأكيد التأييد الدائم لفييت نام ، حكومة وشعبا ، وتضامنها الاخوي الكامل مع القضية المقدسة للشعب الفلسطيني البطل . إن نضال الاشقاء الفلسطينيين والشقيقات الفلسطينيات يحظى بتأييد واسع النطاق في العالم كله . لهذا ، لا بد وأن يكلل بالنصر في نهاية المطاف .

السيد أودوفينكو (جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة شفوية عن الروسية) : ننظر اليوم في قضية فلسطين في ظل الحالة السائدة في الشرق الاوسط التي تختلف اختلافا كبيرا من حيث وزع القوات في المنطقة عما كان عليه الوضع

منذ ستة أشهر . وكما وُضّح على نحو ملائم في تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، فإن :

"أزمة الخليج التي تفجرت في أواخر عام ١٩٩٠ قد زادت من حدة التوتر وأشاعت انعدام الاستقرار في منطقة مضطربة بالفعل" (A/45/35 ، الفقرة ٩٣)

إن قيام العراق بالاستيلاء على دولة الكويت ذات السيادة وضمها إليه فيما بعد قد أدى إلى تغيرات سياسية واجتماعية واقتصادية كبيرة في الشرق الادنى . فقد نقلت أعداد كبيرة من الناس من أماكنهم إلى أماكن أخرى . وازدادت الحالة شدة . ونشأت حالة صعبة للغاية فيما يتعلق باقتصادات عدد من الدول في تلك المنطقة وفيما يتجاوز حدودها على حد سواء .

وقد حدث كل هذا في إطار التغيرات الايجابية في العلاقات الدولية المعاصرة التي وقعت مع انتهاء حقبة الحرب الباردة ، وأشاعت الامل في إمكانية حل المشاكل والازمات الدولية التي طال أمدها واتسمت أحيانا بصعوبة بالغة . وثمة موجة إصلاح اكتسحت أوروبا وأمريكا الوسطى والجزء الجنوبي من إفريقيا . وقد اضطلعت الامم المتحدة بدور جدير بالملاحظة في هذه العمليات ، وبذلك ثبتت فعالية وكفاءة الاجهزة السياسية المتاحة لها .

وفي ربيع هذا العام بدا من الاسباب ما يدعو إلى التفاؤل المشوب بالحذر فيما يتعلق بإمكانية التوصل إلى حل لقضية فلسطين ، التي لا تزال تمثل مفتاح تسوية مشكلة الشرق الاوسط . إلاّ أنه يتعين على المجتمع الدولي أن يسلّم مرة أخرى بأن حل هذه المشكلة ليس أقرب مما كان من قبل .

ومنذ عام تم التصويت بأغلبية ١٥١ صوتا تأييدا لحل سياسي سريع لهذه المشكلة . وأدت تلك الإرادة السياسية التي عبّر عنها بإجماع لم يسبق له مثيل فيما يتعلق بتلك المشكلة التي تعد من أعتى المشاكل السياسية الدولية إلى إعطائنا من الاسباب ما يدعو إلى الامل في إمكان إحراز تقدم حقيقي في وقت لا يتجاوز بواكير عام ١٩٩٠ .

ولكن الأحداث الجارية بيّنت أن الحالة في الضفة الغربية للأردن بما في ذلك القدس الشرقية وفي قطاع غزة تزداد توترا . ففي ٨ تشرين الأول/اكتوبر فتحت الشرقة الإسرائيلية في القدس نيران أسلحتها على مجموعة من الفلسطينيين الذين كانوا متواجدين في المسجد الأقصى ، مما أدى إلى مصرع أكثر من ٢٠ شخصا وإصابة العشرات بجراح .

وقد اتخذ مجلس الأمن بالاجماع القرار ٦٧٢ (١٩٩٠) الذي أدان أعمال العنف التي ارتكبتها قوات الأمن الإسرائيلية ، وأذن للأمين العام بأن يوفد بعثة لتقصي الحقائق إلى المنطقة . وتجاهلت إسرائيل ذلك القرار وقرار مجلس الأمن الذي اتخذ بعده ، القرار ٦٧٣ (١٩٩٠) ، وذلك بلجوئها إلى أعمال قمع جديدة لإخماد الانتفاضة .

وقد انقضت الآن ثلاث سنوات على بدء الانتفاضة الفلسطينية التي أوضحت بشكل قاطع إرادة ذلك الشعب التي لا تكل لاستعادة حريته وتحرير أرضه من الاحتلال وإنشاء دولة فلسطينية مستقلة . ولم يعد بوسع أحد ، حتى أبرز الساسة في تل أبيب ، أن ينكر حقيقة لا جدال فيها ، هي أن الانتفاضة تعتبر عملا من أعمال العصيان المدني السلمي في مواجهة جندي إسرائيلي أو مستوطن يهودي مسلح . وهي إلى حد ما نوع من الاحتجاج تقوم به الأمهات والمسنّون والشباب والأطفال .

وخلال جلسات الاستماع التي عقدت يوم ٢٤ أيار/مايو هذا العام حول الحوار بين منظمة التحرير الفلسطينية والولايات المتحدة الأمريكية في اللجنة الفرعية لشؤون أوروبا والشرق الأدنى التابعة للجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب الأمريكي ، أدلى وزير الدفاع الإسرائيلي السابق اسحق رابين باعتراف له مغزاه حول الانتفاضة قال فيه ما يلي :

"إن أية محاولة لمعادلة الانتفاضة بالارهاب محاولة خاطئة ومضللة . فلا يمكن اعتبار الانتفاضة في الأراضي المحتلة عملا إرهابيا إلّا إذا تم تنظيم الفلسطينيين في جماعات إرهابية مسلحة ومزوّدة ببنادق كلاشنيكوف وقنابل يدوية ومتفجرات ، وإذا ما أصبح استخدام هذه الأسلحة أهم عنصر في النشاط الموجه ضدنا .

"وتشكل عمليتا إلقاء الأحجار وسدّ الطرق ما بين ٨٥ و ٩٥ في المائة من كل الحوادث ، كما أن ما بين ٦٠ و ٦٥ في المائة من حالات إلقاء الأحجار يقوم بها صبية ممن لا يزيد سنهم على ١٢ سنة" .

وأعتقد أن هذا الاقتباس غني عن أي تعليق .

وأود في هذا الصدد أن أتطرق إلى مشكلة انتهاك حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة ، وأن أشير إلى بعض جوانب الحالة الاقتصادية الناشئة هناك .

إن تقارير عام ١٩٩٠ التي وردت من شتى هيئات الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية ، والمنظمات غير الحكومية ، واللجان الخاصة ، ومجموعات المراقبين المنشأة في شتى البلدان ، والبعثات التي زارت الأراضي المحتلة ، بالإضافة إلى المراقبين المنفردين ، لا تدع مجالا للشك حول حدة الحالة المتوترة التي يعانيها الفلسطينيون . ويكفي أن نشير على سبيل المثال إلى التقرير A/45/576 للجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة . ويقدم ذلك التقرير وصفا تفصيليا متعمقا للانتهاكات الصارخة لحقوق السكان الفلسطينيين وللمحاولات المستمرة لضم الأراضي المحتلة .

إن رفض سلطة الاحتلال الاعتراف بالقيم الانسانية العالمية ، ورفض القيادة الإسرائيلية قبول الضرورة الملحة لضمان حقوق الإنسان بغية السماح للفلسطينيين بأن يمارسوا حقهم في تقرير المصير وإقامة دولتهم المستقلة ، هذا الرفض يحول دون التوصل إلى تسوية عادلة للقضية الفلسطينية ، وبالتالي يعوق حل الصراع العربي الإسرائيلي برمته .

وتحوّل الانتهاك الصارخ لحقوق الانسان في الأراضي المحتلة تحوّل إلى نظام واسع النطاق من خطوات عقابية التي تستهدف تقويض أساس البقاء ذاته للشعب العربي الفلسطيني كمجموعة موحدة تشترك في خصائصها الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والعرقية . إنني أشير هنا إلى الاعتقالات الجماعية للذين يفصحون عن عدم رضاهم عن الاحتلال ، وهدم منازل الفلسطينيين ، ومصادرة الأراضي والممتلكات وموارد المياه لصالح المستوطنات الاسرائيلية ، وعسكرة الأراضي المحتلة بلا هوادة ، وفرض القيود القاسية على دخول هذه الأراضي والخروج منها . وفي المخيمات الخاصة في الأراضي الفلسطينية المحتلة ، يوجد نحو ٠٠٠ ٦٠ شخص تحت الاعتقال الاداري ، بتهمة الاشتراك في الانتفاضة ومقاومة الاحتلال .

وطبقا للبيانات الواردة في تقرير وزارة خارجية الولايات المتحدة عن ممارسات حقوق الانسان للعام الحالي ، يوجد ١٣٠ ٩ فلسطينياً يعانون من وطأة الحياة في سجون قوات الدفاع وحدها منذ ١ كانون الثاني/يناير من هذا العام ، وهذا يشكّل انتهاكا جسيما لحقوق الانسان . ويجري ترحيل الفلسطينيين المتهمين بممارسة أنشطة سياسية مناوئة للاحتلال ، كما حُرم عدد من الشخصيات الفلسطينية العامة والبارزة من حق المغادرة .

ولا يسعنا أن نتغاضى عن جانب آخر من جوانب المشاكل الانسانية في الأراضي المحتلة - وهو أعمال التحرش والاضطهاد التي تتعرض لها طوائف المسلمين والمسيحيين .

وكل هذه الأعمال في رأينا تتنافى مع المعاهدات الدولية ، وأولا وقبل كل شئ مع اتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩ لحماية المدنيين في زمن الحرب ، واتفاقية لاهاي الرابعة لعام ١٩٠٧ ، وغيرهما من الصكوك القانونية الدولية .

ولم تكفّ اسرائيل عن محاولة ضم الأراضي المحتلة لاقامة مستوطنات جديدة والتوسع في المستوطنات القائمة بالفعل وتعزيزها باخضاع الاقتصاد الفلسطيني لتلبية حاجات اقتصاد اسرائيل وأمنها . إن تنمية البنية الأساسية للمستوطنات الاسرائيلية

وتشكيلها في مجموعات زراعية صناعية ترتبط بشبكة واسعة من الطرق ، تثير القلق المشروع لدى الفلسطينيين والمجتمع الدولي على السواء .

ولديّ نقطة أخرى تتصل مباشرة بمسألة الاراضي الفلسطينية وخطة السلطات الاسرائيلية تجاه تلك الاراضي . فخلال العام الحالي ، ازدادت مسألة المستوطنات الاسرائيلية في الاراضي الفلسطينية المحتلة خطورة واكتسبت خصائص جديدة . وأنني أشير هنا إلى مسألة هجرة اليهود من بلدان أوروبا الشرقية ، وفي المقام الاول من الاتحاد السوفياتي واستيطانهم في تلك الاراضي .

وهنا ، تتخذ أوكرانيا موقفا اساسيا ، بل موقفا مبدئيا ، فلا يمكن لشعب أن يمارس حقوقه غير القابلة للتصرف على حساب الحقوق الوطنية الثابتة لشعب آخر . ولا اعتقد أن بمقدور أحد ، باستثناء اسرائيل ، أن يلقي بظلال من الشك حول تلك الحقيقة . ومع ذلك ، مازالت القيادة الاسرائيلية تدلي ببيانات شديدة الغموض بشأن هذه المسألة . وبطبيعة الحال ، لا يسهم ذلك بأي حال في عملية البحث عن حل للمشكلة الفلسطينية .

لقد اتيحت مرارا لجمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، بوصفها عضوا في اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، فرصة التكلم في مجلس الامن وفي دورات الجمعية العامة وغيرها من هيئات الامم المتحدة لصالح التعجيل باتخاذ خطوة كبيرة إلى الامام بغية التوصل إلى تسوية للشرق الاوسط . إن موقف حكومة اسرائيل المتشدد بشأن القضية الفلسطينية ، ورفضها الدخول في حوار مع منظمة التحرير الفلسطينية ، ومحاولتها ايجاد أطراف بديلة للتفاوض معهم ، أمور لا تؤدي إلاّ الى تعقيد الحالة ، وتمثل سياسة خطيرة متطرفة ، بل سياسة مدمرة . وفي اعتقادنا أن أشد المهام الحاحا اليوم هي الاستفادة من الفرص التي لم تستخدم في الماضي ، وعدم السماح للامور بالركود ، بل عدم اتخاذ خطوات تؤدي إلى انتكاس عملية السعي إلى حلول مقبولة من جميع الاطراف ، والتحلي بالواقعية والصبر والرغبة

الصادقة في المضي قدما إلى الامام ، من المواجهة إلى مراعاة المصالح المشروعة للآخرين ، والسعي الى ايجاد توازن في صالح الجميع .

ولهذا ، يؤيد وفدنا تمام التأييد النتيجة التالية التي خلص اليها الامين العام في تقريره :

"نظرا للمخاطر الشديدة في المنطقة ، فإنني لا أبالغ إذا شددت على القول بضرورة إحياء الجهود الرامية الى ضمان الوصول الى تسوية عادلة ودائمة [لـ] لنزاع ...." (A/45/709 ، الفقرة ٧) .

وفيما يتعلق بالامم المتحدة ، نعتقد أن لديها الامكانيات والاليات الدبلوماسية اللازمة لتحقيق حل سياسي عادل للقضية الفلسطينية يكفل الحقوق الوطنية غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني الذي عانى طويلا ، بما في ذلك حقه في انشاء دولته الفلسطينية ذات السيادة .

ومن الواضح تماما أن احتفاظ اسرائيل بالوضع الراهن في الأراضي الفلسطينية المحتلة يشكل حالة متفجرة يمكن أن تؤدي إلى عواقب خطيرة جدا لدولة اسرائيل ولشعبها نفسه وفيما يتجاوز حدود تلك المنطقة .

أود بصفة خاصة أن أشير إلى الفرص التي أتاحتها الامم المتحدة وهيئتها العليا ، مجلس الامن ، لحل القضية الفلسطينية . ينبغي أن نوجه لانفسنا السؤال التالي : ما الذي قامت به الامم المتحدة ومجلس الامن عمليا في العام الماضي لحل المشكلة الفلسطينية ؟ والرد على هذا السؤال لا ينطوي على أي تفاؤل . ففي كل أرجاء العالم ، يُنظر إلى مجلس الامن بحق باعتباره أعلى محفل يضطلع بمسؤولية صون السلم والامن في شتى بقاع المعمورة - وليس هذا وليد الصدفة . فلدينا هنا عدد من الامثلة ، أمثلة قريبة العهد تماما ، على الدور البناء لصنع السلم الذي اضطلع به مجلس الامن في حل منازعات اقليمية شديدة التعقيد .

في ٣ نيسان/ابريل ١٩٤٧ ، اقتُرح ادراج قضية فلسطين على جدول أعمال الدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة . وكانت تلك هي المرة الاولى التي يطرح فيها اقتراح كهذا . ومنذ ذلك الحين ، انقضت أربعة عقود . وكان لزاما على أكثر من جيل

من الدبلوماسيين أن يتناول هذه المسألة شديدة الصعوبة والتعقيد داخل منظمتنا وخارجها على السواء . وفي الوقت ذاته ، لا يسعنا اليوم إلا أن نلاحظ أنه لم تنجح للآن أي محاولة من المحاولات التي بذلها مجلس الامن لحل هذه العقدة بصبر وأناة .

ولأسباب معروفة ، لم يستطع مجلس الامن في السنوات الاخيرة أن يتخذ من حيث الجوهر أي قرار عملي واحد يمكن أن يساعد على كسر حالة الجمود بشأن القضية الفلسطينية . وثمة مثال تقليدي على هذا هو قرار مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) الذي مازال حبرا على ورق ولم ينفذ حتى الآن . ويبدو لنا أنه ينبغي لمجلس الامن أن يتخذ الآن خطوات فعالة في ضوء تقرير الامين العام الذي قدمه عملا بقرار مجلس الامن ٦٧٢ (١٩٩٠) . ومن المؤسف أن تطبيق القرارات عمليا معطل بسبب تصلب اسرائيل وعزوفها عن الوفاء بأحكام قراري مجلس الامن ٦٧٢ (١٩٩٠) و ٦٧٣ (١٩٩٠) ، والتقيّد بدقة بكل التزاماتها بموجب اتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩ .

إننا نناشد أعضاء مجلس الامن العمل وفقا للمهام الملقاة على عاتقهم بموجب ميثاق الامم المتحدة ، أن يتخذوا على الفور - بأي طريقة يرونها مقبولة لهم وتكفل تحقيق التوازن بين مصالح كل الدول - خطوات عملية تستهدف عقد مؤتمر دولي للسلم بشأن الشرق الاوسط على وجه السرعة ، على أساس قراري المجلس ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) .

في صباح اليوم تكلم ممثل اسرائيل من هذه المنصة وذكر بتفاؤل أن التغييرات الايجابية التي تحدث في العالم اليوم تبين أن الجنس البشري يستطيع أن ينال كل شيء ، حتى السلم في الشرق الاوسط . وأود أن يصدق عشمي بأن تبرهن حكومة اسرائيل على ذلك لا بالكلمات فحسب بل أيضا عن طريق أعمالها ، وتثبت في نهاية المطاف صدق تطلعها إلى السلم . لقد حان الوقت للعمل ، والاحداث التي تقع في الاراضي المحتلة هي دليل آخر على ذلك . ومهمتنا المشتركة الآن هي اتاحة الفرصة أمام السلم لكي يُحلّ في الشرق الاوسط ويتحول إلى واقع من وقائع يومنا الحاضر .

السيد هاتانو (اليابان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : كان عام ١٩٩٠ غير مشجع حقا من حيث إحراز تقدم صوب حل القضية الفلسطينية . ويبدو أن قوة الدفع نحو إيجاد حل ، التي تولدت في السنوات الاخيرة ، قد تلاشت كليا . أننا نذكر مشاعر التفاؤل المشوبة بالحذر التي سادت في أعقاب اجتماع المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر في عام ١٩٨٨ ، قبل عامين بالضبط في مثل هذا الشهر ، عندما بدا أن إحراز تقدم كبير صوب السلم قد بات وشيكا . وتعزز هذا التفاؤل في جلسة الجمعية العامة التي انعقدت في جنيف في وقت لاحق من ذلك العام ، حيث أكد الرئيس عرفات بوضوح التزام منظمة التحرير الفلسطينية بالعمل صوب حل سلمي .

وفي العام الماضي ، عام ١٩٨٩ ، شهدنا جهودا جدية من جانب الاطراف المعنية لبدء حوار بين اسرائيل والفلسطينيين . وكان أمل حكومة اليابان أن تكون هذه الجهود خطوة أولى صوب تسوية شاملة . لكنّ آمالنا تلاشت بعد ذلك عندما اندلعت أعمال العنف في بداية هذا العام في الضفة الغربية وفي قطاع غزة نتيجة للتغيرات الديموغرافية الدائرة هناك في ضوء سياسة الاستيطان الاسرائيلية .

هكذا ، دخلت الانتفاضة الآن عامها الرابع ، وهي مستمرة بوصفها تعبيرا قويا عن غضب وإحباط الشعب الفلسطيني ، الذي حُرم من حقوقه الاقتصادية والاجتماعية ، وأُنكرت عليه أيضا طموحاته الوطنية لما يزيد على أربعة عقود . وعلى وجه الخصوص أسفت اليابان لمذبحة الفلسطينيين على يد مواطن مدني اسرائيلي في ريشون ليزيون في ٢٠ أيار/مايو وأدانت استخدام السلطات الاسرائيلية المفرط للقوة ردا على تظاهر الشعب الفلسطيني عقب المذبحة تعبيرا عن غضبه . كما أدانت اليابان أعمال السلطات الاسرائيلية في القدس الشرقية صباح ٨ تشرين الاول/اكتوبر ، التي أسفرت عن عشرات الاصابات في الجانب الفلسطيني .

إن هوة الكراهية والريبة السحيقة بين الاسرائيليين والفلسطينيين بلغت في الوقت الحالي حدا أن يبدو معه الامل في رأب الصدع ضئيلا . يجب الاعتراف على نحو مناسب بحق اسرائيل في الوجود ، واحتياجاتها الامنية المشروعة يجب أن تؤخذ بالكامل بعين الاعتبار . ولكن ، ينبغي لاسرائيل في نفس الوقت أن تدرك أنه ما لم تتحقق أماني

الشعب الفلسطيني فإن الانتفاضة ستستمر دون هوادة ، وهي حالة لا بد أن تهدد سلامة اسرائيل وأمنها .

لا يمكن في ظل أية ظروف تبرير احتلال دولة ما لأراضي دولة أخرى بصورة دائمة . فالضفة الغربية وقطاع غزة أراض فلسطينية وليست اسرائيلية . ومن الضروري أن تدخل اسرائيل في مفاوضات جدية مع الشعب الفلسطيني لحل هذه الحالة المتفجرة .

لقد أصرت اليابان منذ زمن بعيد على أن الحل السلمي للقضية الفلسطينية لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال عملية تفاوض بين الأطراف المعنية . والشرط المسبق لأية عملية تفاوضية هو إيجاد أرضية مشتركة بين الطرفين . وقرارا مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و٣٣٨ (١٩٧٣) واعتراف اسرائيل بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير ، توفر جميعها أرضية مشتركة هامة . وترى حكومة اليابان أن منظمة التحرير الفلسطينية تمثل الشعب الفلسطيني ؛ وأن من الضروري أن تعترف كل من اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية بموقف الاخرى ، وأن تشارك منظمة التحرير الفلسطينية في عملية السلام . إن أية محاولة لتحقيق سلم دائم من خلال المفاوضات ستكون في الواقع عديمة الجدوى ما لم تشارك منظمة التحرير الفلسطينية فيها .

في نفس الوقت ، تود اليابان أن ترى منظمة التحرير الفلسطينية تواصل بذل جهودها بصبر ومثابرة لإحراز تقدم حقيقي ومضموني في عملية السلام . وينبغي لمنظمة التحرير الفلسطينية أن تبرهن على قبولها لقراري مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و٣٣٨ (١٩٧٣) ، وعلى اعترافها بحق اسرائيل في الوجود وعلى نبذها لجميع أشكال الارهاب . بعبارة أخرى ، من المهم أن تبرهن منظمة التحرير الفلسطينية ، من خلال أعمال ملموسة ، على أنها منظمة مسؤولة .

وترحب اليابان أيضا باستئناف الحوار بين الولايات المتحدة ومنظمة التحرير الفلسطينية في وقت مبكر .

إن المشكلة بالغة التعقيد ولن تتسنى تسوية جميع جوانبها في وقت واحد ، وفي عملية واحدة . وبدلا من ذلك ، تحث اليابان الاطراف المعنية على استئناف جهودها وعلى تناول شتى جوانب المشكلة واحدا تلو الاخر . وحكومتي ، من جانبها ، على استعداد لدعم مختلف الجهود الرامية الى بدء حوار بين اسرائيل والفلسطينيين . ولكن ، إذا اخفقت الاطراف المعنية في ذلك ، فينبغي لها أن تنظر جديا في عقد مؤتمر دولي ليوفر اطارا للمفاوضات . وستؤيد اليابان تأييدا كاملا عقد مؤتمر من هذا القبيل .

والى أن تتحقق تسوية شاملة فإن أمن الشعب الفلسطيني سيظل مدعاة للقلق . وقد كررت حكومة اليابان الاعراب عن رأيها المتمثل في أن اسرائيل ، بوصفها السلطة القائمة على الاحتلال ، تتحمل مسؤولية حماية السكان المدنيين في الاراضي المحتلة .

دعوني أوضح ثانية أن كل دولة تتحمل التزامات بموجب القانون الدولي ، وأن واجب اسرائيل الامتثال لاتفاقية جنيف الرابعة المتصلة بحماية المدنيين في وقت الحرب .

فضلا عن ذلك ، فإن انتهاك السلطات الاسرائيلية لحرمة ممتلكات وكالة الامم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الادنى واحتجاز موظفيها عمل لا يمكن الدفاع عنه . وحكومتي تحث اسرائيل على الامتناع عن أي عمل من شانه أن يعرقل الاعمال الهامة التي تضطلع بها وكالة الامم المتحدة لاغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الادنى .

إن اليابان تعتقد أنه ينبغي اتخاذ خطوات ملموسة لحماية الشعب الفلسطيني ، ولذلك ، فإنها تؤيد فكرة الامين العام ، التي طرحها في تقريره المقدم الى مجلس الامن (S/21919 ، والتصويب ١) ، والمتمثلة في عقد اجتماع للاطراف المتعاقدة السامية في اتفاقية جنيف الرابعة لمناقشة التدابير التي يمكنها اتخاذها بموجب الاتفاقية .

ونظرا لأن اسرائيل لم تكفل حتى الآن أمن السكان الفلسطينيين فينبغي لهـــا أن تحضر ذلك الاجتماع وأن تتعاون مع الآخرين لالتماس سبل ووسائل الوفاء بالتزاماتهـــا بوصفها دولة قائمة بالاحتلال . وتعتقد اليابان أيضا أن دور وكالة الامم المتحـــدة لاغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الادنى ، في حماية الشعب الفلسطينـــي دور حاسم بكل ما في هذه الكلمة من معنى ، وما فتئت بلادي تقدم دعمها الملموس لانشطـــة الوكالة في المنطقة .

وفي الختام أود أن أؤكد أن اليابان تؤيد جميع المساعي الدولية الرامية إلـــى تحقيق سلم شامل في الشرق الاوسط . ولن تدخر حكومة بلادي جهدا في سبيل تحقيق هدفنـــا المشترك وهو التوصل في أقرب وقت ممكن إلى حل سلمي لقضية فلسطين .

السيد آوونور (غانا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سيـــدي ، أود بالنيابة عن وفدي أن أهنئكم بمناسبة توليكم هذا المنصب الصعب كرئيس للجمعيـــة العامة في الدورة الحالية . ونحن على ثقة من أن الجمعية ، بفضل قيادتكم وعملكـــم ، ستحقق نتائج مثمرة .

إن نظر الجمعية العامة في قضية فلسطين هذا العام ما كان يمكن أن يحدث فـــي وقت أكثر ملاءمة من الآن . ففي ظل الاتجاه الحالي المشجع لحسم الصراعات عن طريـــق المفاوضات ، نشعر بأسف عميق لأن الحالة في الاراضي العربية المحتلة لاتزال تتميـــز بزيادة التوترات والعنف وسفك الدماء بينما تتضاءل احتمالات القيام بعملية سلـــم جديرة بالثقة .

منذ ثمانية عشر شهرا استيقظت المجموعة الدولية فجأة على أنباء ببدء حـــوار اسرائيلي فلسطيني يمهد الطريق لعقد انتخابات في الاراضي المحتلة . بيد أن وفد غانـــا تلقى هذه الانباء بكثير من الشك . ونحن نرى أن فكرة عقـــد انتخابـــات فـــي سياق حالـــة الحصار المفروضة في الاراضي المحتلـــة ، فكـــرة غير واقعيـــة ، ومنذ ذلك الوقت أكـــدت الاحداث هذا الفهم للامـــور . فقـــد توقفـــت الآن جميـــع الجهـــود الراميـــة إلى تنظيم هـــذا الحوار . إن الشروط الصعبة التي وضعتها السلطات الاسرائيلية لعقد الانتخابات جعلـــت الذيـــن رحبـــوا بهـــذه الانبـــاء يتساءلـــون عـــن مـــدى جديـــة الاقتراحـــات الخاصة باجـــراء الانتخابـــات ، حتى في وقت تقديمها .

هذه الشروط هي ألا تعقد انتخابات طالما استمرت الانتفاضة وألا يسمح للعرب في القدس الشرقية بالمشاركة في الانتخابات ، وأن يستمر بناء المستوطنات اليهودية وألا تتنازل اسرائيل عن أية أراض وألا يسمح لمنظمة التحرير الفلسطينية بالاشتراك في الحوار .

بيد أن منظمة التحرير الفلسطينية وأصدقاءها العرب ما برحوا يقدمون إلى جيرانهم اليهود ، غصن الزيتون ، كما أثبتت ذلك مبادرة السلام الفلسطينية التي قدمت في جنيف في كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٨ في الدورة الثالثة والاربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة . ومن المؤسف أنه سمح لغرض السلام أن تتبدد . ووفقا للانباء فإن المحادثات القصيرة مع منظمة التحرير الفلسطينية التي بدأت في تونس كانت مكرسة فقط للارهاب ولم تدخل في حسابها اتخاذ خطوات عملية لتناول المشكلة الفلسطينية الاسرائيلية .

في ظل هذه الظروف تضاءلت الآمال العريضة التي تولدت نتيجة للتطورات السياسية السارة التي حدثت في جنيف ، بسبب المرارة والاحباط والاستخدام العشوائي للقوة في الاراضي الفلسطينية .

إن التقارير القطرية عن ممارسات حقوق الانسان لعام ١٩٨٩ الصادرة عن وزارة خارجية الولايات المتحدة والتي استنسختها لجنة الأمم المتحدة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، في الوثيقة A/45/175 المؤرخة في ٢٧ آذار/ مارس ١٩٩٠ ، تقدم بيانا مرعبا بالفظائع والانتهاكات الفاجرة لحقوق الفلسطينيين ، تشمل قتل عدد من الفلسطينيين ، من بينهم أطفال ، في أعمال العنف المتصلة بالانتفاضة ، والاعتقالات الواسعة النطاق والاحتجازات ومداهمة المنازل والإبعاد والسجن والمعاملة اللاانسانية والمهينة للفلسطينيين ، بما في ذلك استخدام القوة . إن ذلك كله يعد انتهاكا صارخا لاتفاقية جنيف الرابعة . وتؤكد الوثيقة A/45/672 المؤرخة في ٢٦ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٠ المعروضة أمام الجمعية العامة الآن هذه الاعمال الوحشية .

ومن المؤكد أن دولة مثل اسرائيل تزعم دائما وبانتظام أنها الدولة الديمقراطية الوحيدة في منطقة تتميز بتغير حكوماتها لا يمكن أن تسمح لنفسها بأن

تتهم بانتهاكات غير مقبولة للقواعد الانسانية العامة في معاملتها لشعوب تلك الاراضي التي تحتلها في الوقت الحاضر .

والمأساة هي أن السلطات الاسرائيلية لا تزال تعتبر هذه الانتفاضات مسائل تتعلق بالمحافظة على القانون والنظام ومن ثم تلجأ إلى تدابير القبضة الحديدية في مواجهتها .

ولكن ينبغي أن يكون معروفا أن هذه الانتفاضات تفجرات مشروعة للآلام الفلسطينية المتراكمة ولليأس الناتج من ذلك . إنها تمرد ضد حرمان الفلسطينيين المستمر من حقوق الانسان الاساسية ومن ثم فإن التدابير الجزئية والانفرادية ، أو حتى عدم الاكتراث المتعمد ، وما هو أسوأ من ذلك ، لن يكتب لها النجاح إذا كانت لا تتناول الاسباب الجذرية لهذه المظالم .

إن غانا تعتبر أن احتلال اسرائيل للاراضي العربية يخضع لقواعد لاهاي لعام ١٩٠٧ واتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين في زمن الحرب لعام ١٩٤٩ . ومن ثم فإننا نرفض تماما أية مزاعم تناقض التعهدات التي تفرضها اتفاقية جنيف . وسيظل موقفنا أنه ، مادامت اسرائيل تستمر في احتلال تلك الاراضي كنتيجة مباشرة للحرب ، فيكون الحكم على سلوك اسرائيل وادارتها لتلك الاراضي في ضوء الالتزامات القانونية والمعنوية النابعة من اتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩ .

إن الحالة في فلسطين تحتاج إلى حل عاجل ، ويبدو واضحا ، من قائمة انتهاكات حقوق الانسان في الاراضي المحتلة وبصفة خاصة القتل المأساوي لـ ٢١ فلسطينيا بتاريخ ٨ تشرين الأول/اكتوبر في المسجد الاقصى ، والمأزق المؤسف الذي انتهى اليه ارسال فريق مستقل لتقصي الحقائق إلى الاراضي المحتلة وفقا لقرار مجلس الامن ٦٧٢ (١٩٩٠) ، إن القضية الفلسطينية لا يمكن أن تحل بعد الآن بأعمال انفرادية .

إن مجموعة القضايا المعقدة في هذا الجزء من العالم ، والتي يطلق عليها مشكلة الشرق الاوسط ، حولت المنطقة إلى أكثر مناطق العالم تفجرا اليوم . وقد تفاقمت الكراهية المتأصلة وعدم الثقة على مر السنين نتيجة التكديس غير المعقول لأحدث الاسلحة بما في ذلك أسلحة التدمير الشامل . وفي ضوء الاحداث التي تجري حاليا في

(السيد آوونور ، غانا)

الخليج أصبح من الملح أكثر من أي وقت مضى أن نعمل سويا لايجاد حل دائم لهذه المشكلة . ولهذا السبب ركزنا في بياننا في وقت سابق على أن معالجة الازمة الحالية في الخليج خارج نطاق مشكلة الشرق الاوسط بأكملها ، تتسم بقلة التبصر . إن الاستياء العربي لا يمكن تهدئته بقرار وحيد أو حتى قرار مشهدي ، بشأن الغزو الوحشي الذي شنّه صدام حسين على دولة الكويت ذات السيادة والذين أعطوا لانفسهم - وهم على حق أحيانا - الحق المعنوي في حسم الازمة الحالية ، يجب أن تكون لديهم كذلك الرغبة في ايجاد حل دائم لازمة الشرق الاوسط بأكملها ، التي يعتبر العدوان العراقي مظهرا لها وليس سببا .

والواقع ، أنه يجب علينا أن نضاعف جهودنا حتى تتحقق لدا رؤية اليهود والفلسطينيين يعيشون في سلم كجيران في التجارة والاتصالات الانسانية وذلك حسبما ورد في قرار الجمعية العامة ١٨١ (د-٢) الذي يوافق اليوم ، ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧ ، مرور ٤٣ عاما على اتخاذه . ويجب أن نُقدع دولة اسرائيل بأن من مصلحتها أن تسعى إلى السلم . كما يجب على المجتمع الدولي أن يكفل للجميع سلما مشرفا وعادلا .

بانتهاء الحرب الباردة وانبثاق روح التعاون في التصدي ، من خلال الامم المتحدة ، إلى الصراعات الاقليمية العسيرة ، توجد الآن فرص وفيرة لحل المشكلة الفلسطينية بانتهاج مواقف واقعية لا تشوبها أي شواغل ضيقة تتعلق بالسياسة الداخلية . فلنطرح ، إذن ، مخاوفنا القديمة ولنركن إلى اليقين بأن الزمن الذي نحيا فيه سيوفر حصنا منيعا في مواجهة المعاملة القاسية واللاانسانية التي يمكن أن يلقاها شعب على يد شعب آخر .

فنحن كافريقيين ندرك تماما معنى المعاملة القاسية واللاانسانية . ولهذا فإننا بدافع من انسانيتنا المتناهية ، لم نحمل ضغائن أبدية حيال الذين أساءوا إلى انسانيتنا لقرون عديدة . وكون اليهود قد عانوا مظالم شديدة في الماضي يفرض على دولة اسرائيل مسؤولية أدبية جسيمة تقتضي منها أن تنأى بنفسها حتى عن شبهة ارتكاب الجرائم ذاتها في حق الشعب الفلسطيني أو أي شعب آخر .

وما برحت غانا تؤيد عقد مؤتمر دولي بشأن الشرق الاوسط ؛ فنحن نرى فيه الوسيلة الوحيدة المعقولة لمعالجة هذه المشكلة المزعجة . كما أن التحول الواضح في سياسة الولايات المتحدة فيما يتعلق بمشاركة الاتحاد السوفياتي في عملية السلم في الشرق الاوسط ، وهو التحول الذي تبدى في بيان بوش - غورباتشوف المشترك الذي صدر مؤخرا في هلسنكي ، يعد تطورا سارا يجدر تعزيزه . وفي هذا الصدد فإن استنتاج الامين العام الوارد في التقرير الذي أشرت اليه لتوي ، والذي مفاده أنه :

"لن يحل سلام دائم في الشرق الاوسط إلا عندما تحكم مبادئ القانون الدولي العلاقات بين الدول ، وتحل المنازعات بالوسائل السلمية ، وتتحقق آمال المحرومين من حقوقهم ، ويتوطد أمن المنطقة والترتيبات الاقتصادية التي تأخذ في الاعتبار شواغل جميع الاطراف في المنطقة" . (A/45/1 ، ص ١٣)

استنتاج رصين بل ويبعث على الامل ويشحذ الفكر ويدفعني لنا جميعا ، وبخاصة المعنيون مباشرة بالنزاع الذي اصطلحنا على تسميته بالقضية الفلسطينية ، أن نتفكر فيه .

إن المشكلة الفلسطينية تفرض على المجتمع الدولي واجبا أدبيا ضخما يتمثل في السعي إلى ايجاد حل نزيه وعادل لها ، وفي كفالة قدر كاف من السلامة والحماية للفلسطينيين في الاراضي المحتلة . وبالنظر إلى ما تحقق مؤخرا من اتفاقات بشأن الصراعات الاقليمية العسيرة - وبخاصة القرارات العديدة التي اتخذت بصدد أحداث الخليج - لا نزال نأمل أن يتبدى نفس الحماس والالتزام في اتخاذ اجراءات دولية متضافرة يمكن أن تعالج المشكلة الفلسطينية معالجة حاسمة ونزيهة .

ويزداد هذا الامر الحاحا الآن على ضوء القرار ٦٧٨ (١٩٩٠) الذي اعتمده مجلس الامن أمس بشأن أزمة الخليج . فلنأمل ولنثق في أن العراق سيستوعب المدلول المروّع لهذا القرار ، ويمهد السبيل إلى حل جميع مشاكل الشرق الاوسط برمتها .

السيد غمباري (نيجيريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تواجه الامم المتحدة واحدة من مشاكل عصرنا التي مازالت معلّقة ، ألا وهي قضية فلسطين ، وذلك في الوقت الذي تطرأ فيه على الصورة الايديولوجية والسياسية لعالمنا تغيرات متواصلة ، الامر الذي يتجسد في عملية تعزيز التعاون الدولي ، وتزايد اللجوء إلى تسوية الصراعات بالوسائل السلمية . كما بدأت تبزغ تحالفات وصداقات جديدة تنبني على حقائق جديدة . وبمرور الوقت ، نالت حقوق الشعوب ، ومن بينها الحق في تقرير المصير ، ما تستحقه من الاهمية . واقترن السعي إلى التوفيق والتعايش في ظل روح التكافل الحقيقية بمحاولات من جانب الامم لتكييف مؤسساتها بحيث تجسد روح الحرية الجديدة وتعززها .

ففي أوروبا الشرقية ، كان التأكيد على هذه الحقوق ايذانا باشراق عهد جديد . وفي افريقيا ، يستطيع شعب ناميبيا الآن أن يمارس أنشطته بحرية وكرامة . بل وحتى في جنوب افريقيا العنصرية ، بدأت أغلبية السكان الافريقيين السود تشهد عملية يمكن أن تفضي إلى إعمال حقوقهم واستردادهم لكرامتهم ، وذلك بفضل مبادرة المؤتمر الوطني الافريقي التي ستقود قريبا إلى بدء مفاوضات بشأن مضمون السعي إلى القضاء على

الفصل العنصري . وهذا هو المد التاريخي ذاته الذي أوقف طبول الحرب وأدى إلى انحسار العنف في أنحاء أخرى من العالم .

عندما منحت نيجيريا تأييدها المطلق للقرار ٤٣/٤٤ المؤرخ في ٦ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٩ ، لم يساورنا أي وهم فيما يتعلق بضخامة التحديات المتمثلة في دفع القضية الفلسطينية إلى مركز الصدارة في اهتمامات المجتمع الدولي . وكان توقعنا آنئذ ، أنه ، انطلاقا من روح العصر ، سيشهد الشرق الاوسط تحولا مماثلا . بيد أن الاحداث التي وقعت منذ ذلك الحين ، وبخاصة السياسات والممارسات الاسرائيلية ، أثبتت مدى صعوبة الحل الدائم مع انعدام الارادة السياسية والثقة المتبادلة اللازم توافرهما . ومن ثم ، يشارك الوفد النيجيري بمزيد من القلق ، في مناقشة قضية فلسطين هذا العام . ويجب على العالم ألاّ يكل عن النظر في هذه القضية ؛ فالسلم والحرية أهم كثيرا من أي شيء .

بيد أن لقلقنا ثلاثة أسباب : أولا ، ادامة السيطرة الاسرائيلية على الاراضي العربية المحتلة بصفة غير مشروعة ؛ ثانيا ، انتهاك حقوق الفلسطينيين ، وتصعيد حملة اضطهاد الفلسطينيين وحرمانهم في الاراضي المحتلة ؛ وثالثا ، انعدام التقدم في السعي إلى حل لصراع الشرق الاوسط .

ومن دواعي قلق نيجيريا أن سياسة القوة واحتلال وضم الاراضي العربية التي تم الاستيلاء عليها إثر الحرب العربية - الاسرائيلية استمرت في استخفاف باحتجاجات المجتمع الدولي ، انطوى على رفضها رفضا مطلقا واعتبارها كأنها لم تكن . وأي سياسة تقوم على الاستيلاء الجبري على الاراضي تعد سياسة بغيضة وسوف تدينها نيجيريا دائما .

وفي هذا الصدد ، يود الوفد النيجيري أن يذكر ، مرة أخرى ، بقرار الجمعية العامة ١٨١ (د - ٢) المؤرخ في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧ ، والذي يقر حلا لصراع الشرق الاوسط يقضي بقيام دولتين . فذلك القرار الذي أعيد تأكيده في السنوات اللاحقة بأغلبيات متزايدة ، يرسي ، جنبا إلى جنب مع قرارات مجلس الامن ذات الصلة ، الاساس لحل دائم .

وكما أعلنّا مرارا فيما مضى ، مازالت قضية فلسطين تشكل لب أي حل دائم . أما ضم واحتلال الأراضي العربية بالقوة وبصورة غير مشروعة ، وإبعاد الفلسطينيين وهدم المنازل الفلسطينية - وقصارى القول إن سياسة تدبني على القوة - لن تجدي فتيلا . كما لن يصلح أي نهج يزدري النوايا الحسنة لدى الجانب الآخر ، أي الشعب الفلسطيني ، كما تبدت في القرار الذي يشكل معلما بارزا والذي صدر في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ عن المجلس الوطني الفلسطيني ومنظمة التحرير الفلسطينية .

إنه لمن بواعث السخرية حقا أن الدولة التي لحق بأسلافها ظلم شديد دونما مبرر ، وتركت فيهم أبشع جرائم في تاريخ البشرية آثارها ، هي نفسها الدولة التي تقف أمام الرأي العام الدولي في موضع المتهم بالفظائع المرتكبة في حق الشعب الفلسطيني . إن المعاملة الاسرائيلية للفلسطينيين التي أثارت استهجان الجمعية العامة عام ١٩٨٩ ، استمرت بلا هوادة ، وقد تناولها تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف .

بيد أن هذا التقرير لا يقدم تصويرا بيانيا كاملا للمعاناة الفعلية التي تجلب على الفلسطينيين مثل ذلك الذي يرد في وسائط الاعلام المطبوعة والالكترونية . ومما يكفي لاثارة القلق أن تلك الجرائم ترتكب في انتهاك صارخ للمعايير الدولية والقانون الدولي ، بما في ذلك اتفاقية جنيف الرابعة .

ومن المحزن أن الضحايا يشملون بعض قطاعات المجتمع الفلسطيني الاكثر ضعفا مثل النساء والاطفال . ولهذا نناشد مجلس الامن بقوة أن ينهض بمسؤولياته بحماية اولئك الاشخاص . وعلاوة على ذلك ، هناك حاجة ماسة لمعالجة المشاكل الاجتماعية والإنسانية الخطيرة التي نشأت لهم ، اذا ما كان للاوضاع الطبيعية أن تعود .

ونيجيريا على استعداد لمعالجة هذه المشاكل ، ولكننا ما زلنا مقتنعين أن هذه الحلول لن تكون في أفضل الاحوال سوى مجرد مسكنات ، ما لم تجابه القضية الاساسية المتمثلة في توفير وطن للشعب الفلسطيني ، لان حقوق شعب فلسطين في رأينا ، ذات اهمية أساسية في البحث عن حل شامل ودائم لصراع الشرق الاوسط . والاستمرار في تجاهل حقوق الفلسطينيين وخنقها ، مراعاة لبعض الاعتبارات الجغرافية - السياسية ، لا يمكن إلّا أن ينطوي على مخاطرة بالسلم والامن في المنطقة .

ولا بد من اتخاذ خطوات حازمة ومدروسة لإزالة الشكوك وتهيئة الثقة والاطمئنان . وفي هذا الصدد ، فإن حدوث استجابة اسرائيلية أكثر ايجابية للمفاتحات الفلسطينية بشأن حل يتناول أماني اسرائيل ومخاوفها المشروعة بصدد حدودها ، سيكون امرا يتيح فرصة يمكن اغتنامها لبلوغ التسوية . وسيتعين على اسرائيل أن تنسحب من جنوب لبنان ، وأن تمكن هذا البلد المنكوب من أن ينهض من انقاض ماضية . ويلزم اتخاذ تدابير شفافة لبناء الثقة تعزيزا لاحتمالات اجراء المفاوضات في مؤتمر دولي وانجاحها .

ودور الامم المتحدة في عملية السلم في الشرق الاوسط دور ضروري . ونلاحظ من تقرير الامين العام أنه لا يتوافر بعد قدر كاف من الاتفاق بين أعضاء مجلس الامن حول عقد هذا المؤتمر . ويحدو وفد نيجيريا الامل في أن تترجم المشاغل التي أعربنا عنها الآن بشأن محنة الشعب الفلسطيني الى تدابير ملموسة تضع المسألة أخيرا في مكان الصدارة . ونحن نثق أن لدى الامم المتحدة الآلية اللازمة لتضطلع بهذا الدور ، ونحث أعضاء المجلس على اتخاذ قرار في هذه المسألة .

واذ ندخل العقد الاخير من هذا القرن ، ونعد للاحتفال بالفية جديدة من السلم ، لا يمكن للمجتمع الدولي أن يسمح بأن تظل القضية الفلسطينية معلقة ومشار نقمة وتذكرة غير مستحبة بمهمة لم تستكمل في الدفاع عن حق شعب في تقرير مصيره . إن السلم والاستقرار في عالمنا يتطلبان اتخاذ اجراءات جسورة وخلّاقة عاجلة لتحرير منطقة الشرق الاوسط من عواقب اخطاء السياسات الماضية والفرص المبددة والاعمال المحبطة ، واخراجها من مرجل الحرب والعنف . لقد آن الاوان حقا لنكفل للفلسطينيين الحقوق التي يعتبرها الاعضاء الآخرون في هذه الجمعية أمرا مفروغا منه ، أي الحق في بلد يعتبرونه وطنا لهم . واذا ما كانت هناك حاجة لبرهان على ذلك ، فقد اثبت الفلسطينيون بمعاناتهم وتسامحهم ، أنهم جديرون بأن يكونوا أعضاء موقرين في المجتمع الدولي . والامم المتحدة بالياتها ، التي صمدت أمام تجارب الزمن ، مؤهلة على خير وجه لتحقيق ذلك . وختاما يأمل وفدي أن تتحقق بالفعل التطلعات الفلسطينية ، ولو في هذه الساعة المتأخرة ، وخلال هذا العقد على وجه اليقين .

السيد غزال (تونس) : اسمحوا لي في البداية أن أعبر لكم من جديد عن مشاعر ارتياحنا وتقديرنا للطريقة الممتازة التي تتوخونها في ادارة أعمال الجمعية العامة لهذه الدورة . وأشيد بما تتمتعون به من خصال مشهود بها ومن خبرة ودراية ، وما يربط بلدنا ، تونس ومالطة ، من علاقات صداقة عريقة ومصالح مشتركة ، تجلت في عدة مناسبات ، كان آخرها زيارتكم الناجحة الى تونس منذ أيام قليلة .

تتناول الجمعية العامة اليوم بالبحث القضية الفلسطينية على غرار السنوات والعقود الماضية ، ولا مناص من الاقرار بأن حصيلة الجهود الاممية الكثيفة والمستمرة لم تفض بعد الى الحل العادل والشامل الذي ينصف أصحاب الحق ويعيد الامن والسلام الى منطقة الشرق الاوسط .

واذا كانت المجموعة الدولية ، ومن خلال الجمعية العامة بالذات ، قد قالت كلمتها في هذا الشأن ، فإن موقف الرفض المطلق ، والتعنت الذي تتخذه اسرائيل بتماديها في اتباع منطق القوة والتسلط ، حال دون معالجة هذه القضية وفقا للشرعية

الدولية . وإننا ، لو ألقينا نظرة فاحصة على مسلسل الاحداث ، وتطورات القضية ، وقيّمنا التقييم الموضوعي الاوضاع السائدة والمستجدة لتبين لاي ملاحظ نزيه أن الموقف الاسرائيلي يمكن ضبطه في خط بياني متصاعد في اتجاه العنف والتوسع ، وتجاهل ارادة المجموعة الدولية المتمثلة في قرارات الجمعية العامة ومجلس الامن .

وبالمقابل برهنت منظمة التحرير الفلسطينية عن الاستعداد الجاد والتوجه الصادق نحو الحل السلمي العادل والشامل الذي يعيد للمنطقة بأسرها الامن والسلام والطمانينة .

إلّا أن الاحداث المتلاحقة ، والمستجدة منها بالذات ، فوتت على المجموعة الدولية فرصا عديدة للمضي قدما في جهودها قصد التوصل الى سلم عادل ودائم في منطقة الشرق الاوسط ، بل إنه ما إن تبرز في الافق مبادرات نحو الحل السلمي المنشود حتى تتحرك اسرائيل في الاتجاه المعاكس لإجهاض هذه الجهود بالمناورة تارة ، وبتصعيد الاحداث ، واختلاق الحجج الواهية طورا ، وذلك سعيا منها ليس فحسب لتكريس الامر الواقع بل كذلك للمماطلة وكسب الوقت على حساب معاناة الشعب الفلسطيني وحقوقه ، وللتمادي في تنفيذ مخططاتها التوسعية المكشوفة ، والمعلنة في شتى المناسبات وعلى لسان حكام اسرائيل أنفسهم ، الذين لا يتورعون عن التبجح بأن اسرائيل تمتد من البحر الى نهر الاردن ، والدعوة الى الاستعداد لقبول افواج متوالية من المستوطنين الجدد وتركيزهم في الاراضي العربية المحتلة . وتأتي هذه التصريحات لتؤكد النوايا المبيتة والمواقف المتحدية للشرعية الدولية الممثلة في الامم المتحدة ومجلس الامن . وما دامت الركيزة الاساسية للسياسة الاسرائيلية تقوم على منطق العنف والتوسع ، فإن النتيجة الطبيعية لهذا التوجه لا يمكن إلّا أن تكون التمادي في ممارسة القمع والتسلط في التعامل مع السكان العرب في الاراضي العربية المحتلة ، ورفض الشرعية الدولية الرامية الى إنهاء الوضع القائم بحل يعيد للشعب الفلسطيني حقه المستهدف ، وللسلم نصابه في منطقة الشرق الاوسط .

لسنا في معرض تسليط الاتهامات جزافا ، فالاحداث الاخيرة تؤكد تماما ما ينطوي عليه الوضع من خطورة وما يتعرض اليه الشعب الفلسطيني من قمع وبطش وتشريد . وما الاهتمام البالغ الذي توليه المجموعة الدولية امام مجلس الامن إثر احداث المسجد الاقصى إلاّ تعبير عن واقع الحال . إننا نأمل أن يتحمل مجلس الامن مسؤوليته كاملة بهذا الصدد .

وإننا نأمل أن يتحمل مجلس الأمن مسؤوليته كاملة بهذا الصدد .

نرى قتلى وجرحى وانتهاكا للحرمات واعتداء على المؤمنين في بيوت الله ، واستباحة للمقدسات دون رادع أو مانع ، بل إن سلطات الاحتلال - على عادتها - وقفت الى جانب المعتدين المعربدين ثم حاولت طمس الحقائق بادعاءات لا أساس لها من الصحة ، ومناورات هدفها تبرئة المعتدين وتحميل الضحايا مسؤولية العدوان . وإلاّ فلماذا ترفض اسرائيل قبول لجنة أممية لاستقصاء الحقائق لو كانت الرواية الملفقة للاحداث التي قدمتها تمت الى الحقيقة بسبب ؟

إن حادثة القدس الشريف على بشاعتها وفداحة حصيلتها لا تشكل سوى حلقة جديدة ، مؤلمة ودامية في مسلسل القمع والتقتيل الجماعي للسكان العرب بالاراضي العربية المحتلة وذلك قصد ترهيبهم وحملهم على الرضوخ والقبول باغتصاب أرضهم وتفريغها من سكانها لاحتواء الهجرات المتوالية لليهود المستقدمين من كل فج ، وتأمين الفضاء الحيوي لهم على حساب السكان الاصليين العرب ، وفق مخطط رحيب يعتمد منطق القوة والبطش ، دونما أي اعتبار للقرارات الأممية والاتفاقات الدولية العديدة ذات الصلة ، وفي مقدمتها اتفاقية جنيف الرابعة لسنة ١٩٤٩ .

فلا الشرعية الدولية ولا المقدسات السماوية حالت دون تمادي الاعتداءات وتصعيدها من قبل سلطات الاحتلال الاسرائيلي . إن الخطة واضحة ، وأساليب التنفيذ جارية بشكل حثيث ومتواصل ، وهذا بطبيعة الحال توجه معاكس تماما لاي مساع سلمية تضع حدا للوضع السائد وتدفع بحركة السلام الى الامام .

ومما لا شك فيه أن اختلاق الازمات ، وتصعيد حدة التوتر ، والعنف أمور لا يمكن أبدا أن توفر المناخ الملائم لتقدم مبادرات السلام ، وهي مناورات مكشوفة ، واضحة للعيان ، هدفها كسب الوقت وتكريس الأمر الواقع وتحقيق مقاصد الاحتلال الاسرائيلي وأطماعه في الارض العربية .

كما أنه يبدو واضحا أن اسرائيل تسعى الى توظيف أزمة الخليج لصالحها واستغلال المعطيات التي جدت على الساحة لتحقق مكاسب على حساب قضية العرب المركزية ، قضية فلسطين .

إلاّ أن الدول المحبة للعدل والسلام ، والتي كرست جهودها منذ عقود ، ولا تزال ، لوضع حد لمعاناة الشعب الفلسطيني وإنهاء المظلمة المسلطة عليه ، واعية بمجريات الاحداث ومدركة لضرورة مواصلة الجهود الحثيثة لحماية الشعب الفلسطيني في الاراضي العربية المحتلة مما يتعرض اليه من مخاطر تهدد كيانه ومصيره ، والعمل على فرض احترام المواثيق والاتفاقيات الدولية في هذا الشأن كهدف فوري ينبغي بلوغه في القريب العاجل ، والعمل في ذات الوقت على دفع حركة السلام بالدعوة الى انعقاد المؤتمر الدولي للسلام تحت اشراف الامم المتحدة بحضور كافة أطراف النزاع بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية .

إن التحولات الكبرى التي تشهدها الساحة الدولية نتيجة جو الوفاق الدولي ، والتي وفرت المناخ الملائم لفرض احترام الشرعية الدولية في معالجة القضايا المطروحة أمام المنتظم الاممي ينبغي ، في اعتقادنا ، أن تكتسي صبغة الشمولية حتى تكون فاعلة وذات مصداقية لدى الشعوب . وينبغي أيضا أن تجد قضية فلسطين طريقها الى الحل عاجلا في سياق التطورات الرامية الى ارساء سيادة القانون واحترام الشرعية الدولية في العلاقات بين الامم .

كما أنه ليس بالامكان قبول استمرار الوضع الحالي على ما هو عليه نظرا لما يشكله من تحد سافر لقرارات المجموعة الدولية وانتهاكات صارخة لحقوق الإنسان في الاراضي العربية المحتلة . وإن قراءة عاجلة لتقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الاراضي المحتلة الذي جاء في الوثيقة A/45/576 المؤرخة في ١٩ تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٩٠ وكذلك للتقريرين الدوريين A/45/84 و A/45/306 الموزعتين على السادة أعضاء الجمعية العامة يومي ٢٦ كانون الثاني/يناير و ١٢ حزيران/يونيه ١٩٩٠ لتبرز

بشكل قاطع ، وبما لا يدع مجالا للشك ، سجلا لمسلسل من الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان . ولقد قامت اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الاراضي المحتلة بعمل جدير بالشكر والتنويه لما اتسم به من جدية وموضوعية ، فقد كشف بالحجة والبرهان مدى خطورة الاوضاع وما تنطوي عليه من تهديد لمصير الشعب الفلسطيني تحت نير الاحتلال الاسرائيلي الغاشم . إن هذه الانتهاكات التي أصبحت من قبيل الممارسات العادية ، تستجيب لخطة رهيبة تعتمد على العنف الجسدي وتحطيم المعنويات .

إلّا أن الشعب الفلسطيني قد أثبت منذ عقود من الزمن رباطة جاشه وصمود مقاومته وما يتميز به من روح نضالية عالية في مقاومة العدوان واثبات ارادة الحياة المتفجرة والمتواصلة في أجياله المتعاقبة .

وما الانتفاضة المجيدة للشعب الفلسطيني إلّا تواصل واستمرار لهذا المد النضالي البطولي . فبذلك يعلن الشعب الفلسطيني للعالم ، من خلال اصراره على مواصلة انتفاضته ، أن مسيرة التحرر وإقامة الدولة المستقلة على أرضه لا رجعة فيها . وهو يؤكد كل يوم ، بتضحياته الجسام ودماء شهدائه ، أنه جدير بالحرية مثل سائر الشعوب ، وأنه مصر على الفوز بتقرير مصيره بنفسه .

ولقد أدخلت الانتفاضة الصدام التاريخي بين المشروع الاستعماري الصهيوني والمشروع التحريري الفلسطيني مرحلة صراع جديدة أعطته نقلة نوعية تتميز بقوتها وأصالتها ، فانتقلت المواجهات من الحدود والاطراف الى قلب الارض الفلسطينية : موطن الصراع الحقيقي ومنطلقه الاصلي .

إن الدعوة الى السلام العادل والدائم والشامل قد عبرت عنها القيادة الفلسطينية بوضوح وجدية في مواقفها الشجاعة والمسؤولة التي اعتمدتها ، كما عبرت عن وعيها الكامل وادراكها العميق بأن النضال هو وسيلة شرعية تلجأ اليها الشعوب للدفاع عن حقوقها المشروعة عندما يتعذر الوصول الى التسوية عبر الطرق السلمية المألوفة .

ولكن من المؤسف جدا أن لا يجد هذا الموقف المسؤول الصدى لدى حكومة اسرائيل ، وكأنها تخشى السلام باعتباره يشكل خطرا على المخططات التوسعية ويحول دون تحقيق النوايا المعلن عنها في تصريحات النظام الاسرائيلي والمتداولة في أجهزة اعلامه .

وأمام هذا الوضع غير الطبيعي ، تجد المجموعة الدولية نفسها مدعوة ، اليوم باكثر من أي وقت مضى ، للوقوف بحزم في وجه كل انحراف من شأنه أن يجهض مساعي السلام في الشرق الاوسط ، ولاتخاذ الاجراءات العملية الناجعة لحماية الشعب الفلسطيني مما يتعرض اليه ويتهدده من أخطار محدقة ، والسعي الى تحريك عملية السلام بأسرع ما يمكن .

وإن منظمة الامم المتحدة التي تمثل الشرعية الدولية والضمير الجماعي للمجموعة الدولية تتحمل مسؤولية تاريخية إزاء هذه القضية وهي مدعوة للتحرك بحزم لدفع عملية السلام العادل في المنطقة .

إن تونس التي وقفت على الدوام إلى جانب قضايا العدل والحرية ، وحق الشعوب في تقرير مصيرها ، ستظل إلى جانب الشعب الفلسطيني وقيادته في نضاله المشروع من أجل استرداد حقوقه الوطنية وإقامة دولته المستقلة على أرضه ، وستواصل تضامنها معه ودعمها لكافة الجهود والمساعي الهادفة الى التوصل الى السلام العادل والشامل والدائم في منطقة الشرق الاوسط . وهي بذلك تظل وفية لثوابت سياستها الخارجية ملتزمة بالمبادئ التي جسدها تحول السابع من تشرين الثاني/نوفمبر في تونس ، متمسكة بالقيم التي تضمنها ميثاق الامم المتحدة والرامية إلى تحقيق طموحات الشعوب في الكرامة والتحرر .

ولقد أكد ذلك سيادة الرئيس زين العابدين بن علي رئيس الجمهورية التونسية نفسه في رسالته إلى اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، بمناسبة اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني بالامس حين قال :

"وإن تونس المؤمنة بقيم السلام والعدل والمتمسكة بمبادئ الشرعية الاممية تجدد نداءها إلى الاسرة الدولية جمعاء حتى تبذل قصارى جهدها لدفع حركية السلام في الشرق الاوسط ... ونحن واثقون كل الثقة من أن الشعب الفلسطيني الصامد سيتوصل ، بفضل تضحياته الجسام وعطاءاته السخية ومواقفه الشجاعة الواعية ، وبفضل دعم الاسرة الدولية لكفاحه العادل بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ، ممثله الشرعي والوحيد ، الى تحقيق ما يتطلع اليه من عزة وكرامة وما يصبو اليه من حرية وانعتاق .

السيد حسبي (المغرب) : يود وفد بلادي أن يتقدم في البداية بالشكر الجزيل للسيدة أبسا كلود دياللو ، الممثلة الدائمة للسنغال ، ورئيسة اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، ولاعضاء اللجنة على

التقرير الهام الذي قدمته للجمعية العامة هذه السنة ، والذي يتميز ، كما حدث في الدورات السابقة ، بالموضوعية والدقة .

كما يسعده أن يعبر عن تقديره البالغ للجهود التي ما فتئت اللجنة تبذلها من أجل تعزيز فرص التوصل الى تسوية شاملة وعادلة ودائمة للمشكل الفلسطيني على أساس قرارات الامم المتحدة ذات الصلة .

تناقش الجمعية العامة قضية فلسطين في وقت يشهد فيه العالم تطورات ايجابية ومهمة أتاحت وتتيح امكانيات كبيرة لحل الازمات والصراعات الإقليمية بالطرق السلمية .

ولكم كان بودنا أن نرى قضية الشعب الفلسطيني تستفيد بدورها من هذه التطورات ليتمكن الشعب الفلسطيني من أن يمارس ، كبقية الشعوب ، حقه في تقرير مصيره ، ولتطوى بذلك صفحة أليمة عاشها العالم منذ أكثر من أربعين سنة . غير أن الواقع المؤلم الذي تعرفه الاراضي الفلسطينية المحتلة ، والمآسي التي يتجرعها الشعب الفلسطيني على أيدي السلطات الاسرائيلية ، تفرض علينا مع كامل الاسف الاعتراف بأن المناخ الدولي الجديد لم يستطع بعد التأثير ايجابيا على المشكل الفلسطيني . ولقد عبر السيد الامين العام عن هذه الحالة أحسن تعبير عندما ذكر في تقريره السنوي الى الجمعية العامة (A/45/1) أن :

"من المخيب للأمل ملاحظة أن الجهود المبذولة لتعزيز قيام حوار بين الاسرائيليين والفلسطينيين قد وصلت الى طريق مسدود . وسوف تدخل الانتفاضة قريبا عامها الرابع والحالة في الاراضي المحتلة لا تزال قاتمة للاسف" (A/45/1 ، ص ١٢)

لقد عرف الوضع في الاراضي الفلسطينية المحتلة خلال الشهور الاخيرة تدهورا خطيرا على جميع المستويات ، سياسية كانت أم انسانية ، بسبب تعنت اسرائيل ورفضها القاطع لاحترام القرارات الدولية ، واستمرارها في محاولة القضاء على الشعب الفلسطيني .

فعلى المستوى السياسي ، وصلت كل المبادرات السلمية الى الطريق المسدود نتيجة سياسة اسرائيل الساعية الى اجهاض كل ما شأنه أن يؤدي الى وضع حد للاحتلال ، والى تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه في تقريره مصيره وإقامة دولته المستقلة .

وفي إطار هذه الاستراتيجية ، لجأت اسرائيل الى تصعيد ممارساتها التعسفية ضد الشعب الفلسطيني الأعزل بقصد القضاء على انتفاضته المباركة ، كما دعمت سياسة الاستيطان بتدبير هجرة اليهود من الاتحاد السوفياتي ودول شرق أوروبا لإحلالهم محل السكان الفلسطينيين الأصليين ؛ وذلك بغية تغيير البنية الديموغرافية للأراضي المحتلة .

وإن الممارسات التعسفية التي يعاني منها الشعب الفلسطيني تطال الانسان الفلسطيني والقطاعات الحيوية لحياته اليومية . فالمجازر والتنكيل والاعتقالات الجماعية ، وإغلاق المؤسسات التعليمية والصحية والاجتماعية أصبحت ممارسات يومية تقوم بها سلطات الاحتلال الاسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة ، وإن تقرير لجنة ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف يسجل العديد من الأمثلة عن هذه التصرفات الاسرائيلية اللاإنسانية .

وتعطي المجزرة الأخيرة التي أقدمت عليها اسرائيل يوم ٨ تشرين الأول/اكتوبر الماضي في ساحة القدس الشريف صورة معبرة عن مدى إصرار اسرائيل على اللجوء إلى كل الوسائل اللاإنسانية لترهيب الشعب الفلسطيني المستميت في الدفاع عن حقه في الحرية والكرامة وعن مقدساته الروحية .

وإن الاستنكار الذي عبر عنه المجتمع الدولي برمته لهذه المجزرة الرهيبة التي ذهب ضحيتها أكثر من عشرين شهيدا فلسطينيا فضلا عن العدد الكبير من الجرحى الفلسطينيين ، يبرز مدى تمسك العالم بالقرارات الأممية ، خاصة منها قرارات مجلس الأمن ، التي تعتبر القدس أرضا محتلة .

وهكذا اجتمع مجلس الامن واتخذ بالإجماع في ١٢ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٠ ، القرار ٦٧٢ (١٩٩٠) ، الذي ادان فيه اعمال العنف المرتكبة من طرف السلطات الاسرائيلية مع التاكيد من جديد على قراراته السابقة الخاصة بالقدس ، وعلى الخصوص على القرارين ٤٧٦ (١٩٨٠) ، ٤٧٨ (١٩٩٠) ، وعلى وجوب تطبيق اتفاقية جنيف الرابعة الخاصة بحماية المدنيين اثناء الحرب في الاراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشريف .

وعلى مستوى العالم الإسلامي عقدت لجنة القدس المنبثقة عن منظمة المؤتمر الإسلامي اجتماعا طارئا بمدينة الرباط يوم ١٥ تشرين الاول/اكتوبر الماضي ، بناء على دعوة من رئيسها صاحب الجلالة الحسن الثاني ملك المغرب ، أصدرت خلاله بيانا أهابت فيه بالعالم ، باسم الامة الإسلامية ، للتحرك الفوري لوضع حد لهذه المجازر وللممارسات اللاإنسانية التي تقوم بها السلطات الاسرائيلية ، ولاتخاذ التدابير العملية لحماية الشعب الفلسطيني الاعزل .

وإنه لمن المؤلم حقا أن نرى مدينة القدس الشريف التي تجلها الديانات السماوية الثلاث قد حولها حكام اسرائيل من أرض للسلام ، ورمز للتسامح والتحاور ، الى بؤرة صراع وتناحر نتيجة إصرارهم على الانفراد بهذه المدينة المقدسة ومحو معالمها الإسلامية والمسيحية .

وإن إعلان حكام اسرائيل بأن مدينة القدس عاصمة لدولتهم يشكل تحديا لا للعرب فحسب بل لكافة أبناء الامتين الإسلامية والمسيحية . ويشرفني أن اقتبس ، في هذا الصدد ، فقرة من خطاب صاحب الجلالة الحسن الثاني أثناء افتتاحه للاجتماع الطارئ للجنة القدس بمدينة الرباط في ٦ نيسان/ابريل الماضي : "أليست مدينة القدس حين نذكرها مدينة تتواجد فيها الديانات الثلاث ؟ أليس فيها يتآخى أو كان يتآخى جميع أبناء ابراهيم عليه السلام ؟ ولكن ، أليست القدس اليوم تلك المدينة التي يريد المسيطرون عليها أن تكون لهم السيطرة والهيمنة وحدهم ، ناسين بذلك التابعين الديانتين الإسلامية والمسيحية ؟"

وبخصوص سياسة اسرائيل الاستيطانية فقد اتخذت هذه السنة بعدا خطيرا بفعل تنظيم هجرة جماعية مكثفة ليهود الاتحاد السوفياتي ودول شرق أوروبا الى اسرائيل لتوطينهم في الاراضي الفلسطينية المحتلة . وإن التصريحات الاخيرة والتدابير المتخذة من طرف حكام اسرائيل تؤكد أن عملية التهجير هذه بعيدة كل البعد عن احترام حق الإنسان في التنقل ، وأنها ، على العكس من ذلك ، تصب في إطار تحقيق هدف إنشاء اسرائيل الكبرى على حساب الشعب الفلسطيني .

أمام هذه الممارسات الاسرائيلية اللاإنسانية فإن المغرب يؤكد على ضرورة القيام بكل ما من شأنه أن يحقق تطبيق اتفاقية جنيف الرابعة لسنة ١٩٤٩ ، المتعلقة بحماية المدنيين أثناء الحرب ، في الاراضي الفلسطينية المحتلة بما في ذلك القدس الشريف . ويشكل قيام الاطراف السامية المتعاقدة بمسؤولياتها في هذا الصدد إحدى الوسائل القانونية لكي تفي اسرائيل بالتزاماتها في هذا الشأن . لذا فإن المغرب يؤيد فكرة عقد اجتماع لهذه الاطراف يخصص لدراسة التدابير الفعالة لتأمين حماية المدنيين الفلسطينيين داخل الاراضي الفلسطينية المحتلة . كما أن على مجلس الامن القيام بمسؤولياته من أجل تأمين هذه الحماية واتخاذ التدابير العملية لتنفيذ قراراته السابقة في هذا الشأن ، التي كان آخرها القرار ٦٧٢ (١٩٩٠) .

إن المغرب ، إيمانا منه بمبادئ أهداف ميثاق الامم المتحدة ، وحرصا منه على تحقيق سلام عادل في الشرق الاوسط ، لم يال جهدا ، عبر الثلاثة عقود الاخيرة ، في البحث عن تحقيق حل عادل ودائم للقضية الفلسطينية ولحسم النزاع العربي الإسرائيلي بشكل نهائي .

فلقد احتضن على أرضه الاجتماع التاريخي للقمة العربية بمدينة فاس سنة ١٩٨٢ الذي أرسى مخططا عربيا عمليا لحل المشكل الفلسطيني كسب تنويه المجتمع الدولي قاطبة .

وجاءت المبادرة التاريخية الفلسطينية المعلن عنها بالجزائر في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ لتبين مدى حرص الشعب الفلسطينين وممثله الشرعي والوحيد ، منظمة التحرير الفلسطينية ، على التوجه نحو الحل السلمي .

وأكدت القمة العربية الاستثنائية بالدار البيضاء سنة ١٩٨٩ تشبث الدول العربية بهذا التوجه السلمي القائم على المشروعية الدولية .

ورغم هذه المبادرات العربية والفلسطينية ، وما واكبها من مبادرات إقليمية ودولية ، فإن الموقف الاسرائيلي كان موقفا متعنتا يتسم دائما بالرفض القاطع للتعامل مع أي منها . فإسرائيل ترفض كلية الاعتراف للشعب الفلسطيني بحقوقه المشروعة غير القابلة للتصرف وخصوصا حقه في تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة .

لقد استطاعت منظمتنا بفضل التحسن المطرد للمناخ السياسي الدولي والجهود المشكورة للأمين العام ، أن تقوم بدورها كاملا في إيجاد الحلول السلمية للعديد من النزاعات الإقليمية التي كان يعاني منها العالم في العقود الاخيرة .

وإن أملنا كبير في أن تتمكن الامم المتحدة من القيام بمسؤولياتها تجاه القضية الفلسطينية ، بإجبار اسرائيل على الامتثال للقرارات الاممية العديدة المتعلقة بحقوق الشعب الفلسطيني المشروعة ، وعلى احترام القرارات والمواثيق الدولية الخاصة بحماية الفلسطينيين داخل الاراضي الفلسطينية المحتلة ، بما فيها القدس الشريف .

وإن جو الإنفراج الدولي السائد حاليا ، والذي طالما انتظرته شعوب العالم ، يشكل فرصة ثمينة تمكن منظمتنا من العمل على عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط بمشاركة الدول دائمة العضوية في مجلس الامن وجميع الاطراف المعنية بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني ، وذلك للتوصل الى تسوية شاملة وعادلة ودائمة لمشكل الشرق الاوسط على أساس قراري مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) والحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني .

إن منطقة الشرق الاوسط ، التي تشكل القضية الفلسطينية جوهر الصراع بها ، تعيش حاليا أزمة من أخطر الازمات ومن أشدها تعقيدا . وأن تمادي اسرائيل في احتلالها للأراضي الفلسطينية وفي حرمان الشعب الفلسطيني من حقوقه المشروعة يشكل قنبلة موقوته يهدد تفجيرها السلم العالمي باستمرار .

لذا ، فإن المغرب يرى أنه من الضروري أن تتكاتف كل الجهود المخلصة في هذا الظرف العصيب ، لتجنيب المنطقة ويلات إنفجار مدمر ولتمكين شعوبها من تحقيق التنمية التي تتطلع بها منذ عشرات السنين .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : طلب أحد الممثلين ممارسة حق الرد . هل لي أن أذكّر الاعضاء بانه وفقا لمقرر الجمعية العامة ١٠١/٣٤ تحدد البيانات التي يدلى بها ممارسة لحق الرد بعشر دقائق للمرة الاولى وبخمس دقائق للمرة الثانية ، وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها .

السيد محمد (العراق) : في ردّي على مندوب الكيان الإسرائيلي العنصري ، لا بد أن أقول ابتداء إنه آخر شخص يحق له أن يتحدث عن القوانين والشرائع . وإن العراق هو مهد الحضارة الإنسانية ، ويفخر بأنه لا يزال يؤمن ويعمل بالمبادئ العظيمة نفسها التي وضعها الاجداد العظام بناة حضارة وادي الرافدين . ولهذا ، فإننا نرفض العدوان الصهيوني واغتصابه لأرض فلسطين ، أما الكيان الصهيوني العنصري فإنه ، بما اقترف من جرائم بشعة بحق الإنسانية ، قد شوه المثل الدميلة التي ينادي بها الدين اليهودي وبقية الاديان السماوية والمبادئ الإنسانية والقوانين الدولية .

لقد رفض هذا الكيان العنصري جميع مبادرات السلام وجميع قرارات الامم المتحدة ، وهو يصر على ممارسة سياسة العدوان والتوسع دون خشية من عقاب أو إدانة بسبب دعم وحماية الولايات المتحدة الامريكية .

إن سياسة الكيان الصهيوني تركز حاليا وباعتراف الإرهابيين الصهايدة وعلى رأسهم شامير ، على تنفيذ مؤامرة خطيرة تهدف الى توطين مئات الالوف من المهاجرين اليهود في الاراضي المحتلة ، وذلك عن طريق قمع الانتفاضة الفلسطينية الباسلة وطرد ما تبقى من أبناء الشعب الفلسطيني من أراضيهم . وهذا يقود بالتالي ، وحسب المخطط الصهيوني ، الى تصفية القضية الفلسطينية نهائيا .

إن هجرة هؤلاء اليهود لم تتم بشكل عفوي ، بل هي نتيجة مخطط تآمري كبير قادته الحركة الصهيونية منذ سنوات عديدة بدعم كامل من الولايات المتحدة الامريكية . وقد كان موقف العراق واضحا في رفض هذه المؤامرة التي يشكل تنفيذها أكبر تهديد للسلام والامن في المنطقة والعالم ، ويقضي على كل فرصة ممكنة للسلام . وبذلك أصبح العراق هدفا للتآمر الصهيوني الإمبريالي . ويتجسد هذا بالعدوان الحالي ضد العراق لتجريده من قوته العسكرية والاقتصادية لصالح المطامع غير المشروعة للكيان الصهيوني ، ومن أجل السيطرة على الوطن العربي واستغلال ونهب ثرواته الطبيعية .

من هنا يظهر الترابط الموضوعي بين جميع المشاكل التي تعاني منها منطقتنا . وهذه حقيقة لا يمكن إغفالها لان هذا يعني الإصرار على تجاهل الحقائق الموضوعية والتاريخية والجغرافية ، وهو بالتالي إصرار على استمرار الاحتلال الصهيوني وتوسعه وعدم الرغبة في إحلال السلام .

إن إدعاءات مندوب الكيان الصهيوني هذا الصباح لا يمكن أن تغير طبيعة السياسة العدوانية الصهيونية التي رفضها الضمير الإنساني طيلة عقود من الزمان . أما إدعاءات مندوب هذا الكيان بأنه كيان صغير وسط العديد من الاقطار العربية ، فإن الجميع يعرف هنا هذه الخدعة ، لان اسرائيل تمتلك القوة النووية والكيميائية

والبيولوجية ، وتتمتع بحماية ورعاية الولايات المتحدة الامريكية التي تنحاز الى اسرائيل بشكل يتعارض حتى مع المصالح المشروعة للشعب الامريكي وينتهك جميع مبادئ الميثاق والقانون الدولي وحقوق الإنسان .

إن طريق السلام واضح . وهو يتجسد في حل جميع مشاكل المنطقة التي يمثل الاحتلال الصهيوني السبب الرئيسي والاساسي فيها ، ويتجسد بإقرار الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وفي مقدمتها حقه في تقرير المصير وإنشاء دولته المستقلة بعاصمتها القدس الشريف وبقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ممثله الشرعي والوحيد .

برنامج العمل

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بالنظر الى كثرة عدد أسماء المتكلمين الذين مازالوا مسجلين على القائمة لمناقشة البند ٣٣ من جدول الاعمال "قضية فلسطين" ، من الضروري تعديل برنامج عمل الجمعية العامة لتمكينها من مواصلة النظر في قضية فلسطين عصر يوم الإثنين أيضا ، الموافق ٣ كانون الاول/ديسمبر . وعليه ، فإن الجمعية ستتناول ، صباح الثلاثاء ٤ كانون الاول/ديسمبر تقارير اللجنة الاولى التي كان من المقرر أصلا تناولها عصر الإثنين ، وستبدأ النظر في البند ٣٤ من جدول الاعمال "سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا" عصر الثلاثاء ٤ كانون الاول/ديسمبر ، بدلا من صباح ذلك اليوم كما كان مقررا أصلا .

رفعت الجلسة الساعة ١٨/١٥